



جامعة 8 ماي 1945- قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية: دراسة حالة التدخل في اليمن

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:

-منال بوجلال

إشراف الأستاذ:

د.جمال منصر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد	قالمة	رئيسا
جمال منصر	أستاذ محاضر	قالمة	مشرفا
توفيق بوستي	أستاذ محاضر	قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية:2018-2019 م /1439-1440هـ

"…. و هكذا فليس العمل أن نتأمل مالم يتأمله أحد بعد ، بل أن نتأمل كما لم يتأمل أحد بعد فيمايوجد أمام أعين الناس جميعا".

شوبنهاور

شـــكـر وتقديـــر

إن الشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل "فاللّهم ما أصبح بي من نعمة أوبأحد من خلقك فمنك وحدك لاشريك لك فلك الحمد ولك الشكر ".

ولأن أي طالب علم في مسيرته شموعا أضاءت مسيرته، فإني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للدكتور منصر جمال على قبوله الإشراف على هذه المذكرة بالإضافة إلى نصائحه وتوجيهاته القيمة فدمت لنا القدوة يادكتور.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ بن سعدون ليامين والذي اعتبره بمثابة الوالد فلك مني كل المحبة والتقدير يا أستاذ.

كما لم ولن أنسى جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية والذين أناروا فكري طيلة السنوات التي قضيتها في الجامعة ولم يبخلوا علي بالإرشاد والتوجيه.

وكما اشكر أيضا البروفيسور سامي جمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة والذي استفدت من توجيهاته ونصحه كثيرا أثناء فترة التربص بتونس.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما وفراه لي من الراحة والدعم والنصح في سبيل إتمام هذه المذكرة، واللذان مهما جادت به لغتي فلن أوفيهما حقهما فدمتما لي والدي السند في الدنيا والزاد في الآخرة.

كما اهدي هذا العمل أيضا إلى إخوتي حفظهم الله والى جميع صديقاتي اللواتي كنّ لي بمثابة الأخوات.

والى جميع أساتذتي حفظهم الله من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الجامعة.

والى كل من أحبهم في الله.

وأرجوأن تكون هذه المذكرة من الأعمال التي ينتفع بها أهل العلم.

منال

خطة الدراسة

خطة الدراسة :

-مقدمة:

-الفصل الأول: التدخلات العسكرية في الممارسات الدولية الراهنة.

-المبحث الأول :التدخلات العسكرية ضمن متغيرات البيئة الدولية الجديدة

-المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري.

-المطلب الثاني: مسارات التدخل العسكري بعد الحرب الباردة.

-المبحث الثاني: البيئات النزاعية الجديدة و مسوغات التدخل.

-المطلب الأول: ذريعة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

-الطلب الثاني: ذريعة مكافحة الإرهاب والحروب الأهلية.

-الفصل الثاني: النزاع في اليمن: قراءة في المتغيرات الداخلية و الخارجية.

-المبحث الأول: جيوسياسية اليمن.

-المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليمن.

-المطلب الثاني:التركيبة الاجتماعية في اليمن .

-المطلب الثالث:النظام السياسي في اليمن.

-المبحث الثاني:دراسة في حيثيات الأزمة اليمنية وأطرافها.

مقدمة

مقدمة:

تغيرت طبيعة الصراعات في العالم بعد الحرب الباردة حيث شهدت انتقالا من الصراعات الدولية إلى زيادة كبيرة في نسبة الصراعات الداخلية، وانسجاما مع ذلك وظف الغرب آليات جديدة يدير من خلالها الصراع بعد الحرب الباردة، هذه الآليات تتكامل جميعا باتجاه تفتيت الدول القومية وتوظيف المشاكل العرقية والإثنية التي لا تخلو أي دولة منها.

ولم تكن البيئة العربية بمعزل عن هذا الوضع،خاصة وأن مزاياها الإستراتيجية جعلتها أطماع قوى سواء كانت هذه القوى خارجية أو قوى إقليمية تستغل صراعاتها الداخلية كمسوغات لإضفاء الشرعية على عملياتها التدخلية، كما تعمد الدول على التدخل إما بشكل منفرد تقوم به دولة أو على شكل تحالف جماعي كالذي قامت به السعودية بالمشاركة مع مجموعة من الدول العربية في اليمن تحت اسم عاصفة الحزم وهو موضوع بحثنا.

وفي إطار دراستنا لابد من الإشارة بداية إلى أن التدخل العسكري السعودي في اليمن في إطار الصراع اليمني الداخلي لم يكن الأول فقد سبقه تدخلان:

التدخل الأول كان خلال الفترة 1962–1970عندما تدخلت السعودية لمناصرة الملكيين ضد ثورة 26 سبتمبر 1962 والتي قضت على حكم الإمامة وأسست النظام الجمهوري ، مقابل التدخل العسكري المصري المساند للجمهوريين، والذي جاء بناء على طلب من الرئيس السلال، وانتهى هذا التدخل بعد اتفاق مصالحة بين الملكيين والجمهوريين برعاية السعودية، أما التدخل الثاني فكان التدخل العسكري السعودي بناء على طلب من الرئيس السابق صالح لمواجهة الحوثيين في الحرب السادسة في صعده والتي كانت بين عامي 2009–2010، وأما التدخل الثالث فهو التدخل العسكري الحالي لدول التحالف العربي بقيادة السعودية .[1]

---

[1]– نبيل محسن يحي بدر الدين،" البعد الخارجي لإدارة عملية التغيير في اليمن " (أطروحة دكتوراه، جامعة تونس –المنار – ، 2017)،309.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على إحدى أهم المسائل المثيرة للنقاش في حقل العلاقات الدولية وهي التدخلات الدولية، وعلى وجه الخصوص التدخلات العسكرية في بيئة ذات خصوصية مثل البيئة العربية وبالأخص حالة اليمن التي يغلب عليها الانتماءات القبلية والعشائرية.

مبررات اختيار الموضوع: يمكن تقسيم مبررات اختيار هذا الموضوع إلى:

أسباب موضوعية:

– فهم ديناميات التدخل العربي بقيادة السعودية في اليمن من خلال دراسة الأسباب والمسوغات التي حملتها على التدخل، وكذا الوقوف على أهداف هذا التدخل ومحاولة رؤية مستقبلية للوضع في اليمن.

– المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمن ومحاولة قياس فعالية التدخل في اليمن على ضوء النتائج من هذا التدخل.

أسباب ذاتية:

من بين أهم الأسباب الذاتية التي حملتني على اختيار هذا الموضوع دون غيره هو إن موضوع التدخل في اليمن بالأخص هو موضوع جديد وأيضا النزاع في اليمن هو نزاع آني لم ينته إلى غاية كتابة هذه السطور ويوميا الأحداث فيها مستجدة على اعتبار أنّي أحبذ المواضيع الجديدة وليس المواضيع المستهلكة والتي جرى البحث فيها ، وكذا الإضافة العلمية التي ستلحقني من وراء البحث في هذا الموضوع هو الرغبة في الحصول على شهادة الماستر، وأيضا الرغبة في إضافة مرجع جديد إلى قائمة المذكرات والتي تناولت موضوع التدخل العسكري لقوات التحالف العربي في اليمن 2015 والتي تعد قليلة.

مقدمة:

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في التدخلات العسكرية التي يقودها العرب في النزاعات الداخلية من خلال محاولة الإسقاط على التدخل السعودي في اليمن ومعرفة مسارات ذلك التدخل، ومحاولة إبراز منطق المصالح الذي يطبع هذا التدخل وكذا تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة واقعية للتدخل العسكري في اليمن، وكذا الوقوف على كل جزئية وشملها بالشرح والتمحيص.

مجال الدراسة: تتحدد هذه الدراسة وتنضبط من خلال ثلاثة مجالات:

- **المجال المعرفي** : تنتمي هذه الدراسة إلى حقل ومجال معرفي واضح هو العلاقات الدولية، على اعتبار أن هذا الحقل يسعى إلى تحليل التفاعلات الدولية وتأثيراتها ويعتبر السلوك التدخلي للدول إحدى المواضيع الذي يعنى بشأنها الحقل.
- **المجال المكاني** :يمكن تحديد المجال المكاني للدراسة في اليمن والتي تحتضن الأزمة والحدث التدخلي.
- **المجال الزماني** :تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى غاية بداية سنة 2019، وهي الفترة التي شهدت فيها اليمن التدخل العسكري من قبل قوات التحالف العربي.

إشكالية الدراسة:

ينطوي موضوع هذه الدراسة حول مسعى الإجابة عن إشكالية محورية تتمثل فيما يلي:

هل يضفي السياق الإقليمي خصوصية على التدخل العسكري الذي تمارسه أطراف عربية في اليمن؟

وتندرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

مقدمة:

1-ما هي المسوغات التي بررت بها قوات التحالف العربي بقيادة السعودية تدخلها في اليمن؟

2-ما هي الوسائل المعتمدة في عملية التدخل؟

3-كيف كانت نتائج التدخل على اليمن وعلى الأطراف المتدخلة ؟

4-ما هي أهم المسارات المتوقعة لاتجاهات الأحداث في اليمن مستقبلا؟

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

- تزيد البيئات الداخلية المضطربة من احتمالات التدخل الخارجي فيها.
- السياقات الإقليمية وحدها غير كافية لتفسير حالات التدخل العسكري.
- لا تعكس حالات التدخل في السياق العربي بالضرورة حاجات وأولويات الأمن القومي العربي.

مناهج الدراسة:تم الاعتماد على منهجين أساسيين هما:

-**المنهج التاريخي:** تم اعتماد المنهج التاريخي في هذه الدراسة حيث تم توظيفه من خلال تتبع ورصد مسارات التدخل العسكري بعد الحرب الباردة، وكذا توظيفه من خلال تتبع أهم مسارات الأزمة في اليمن منذ حرب صعده إلى غاية عاصفة الحزم.

-**منهج دراسة الحالة:**لقد تم توظيفه من خلال دراسة حالة التدخل في اليمن، وكذلك تم توظيفه أيضا عند استعراض مسوغات التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان من خلال الإسقاط على حالة ليبيا.

أدبيات الدراسة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي أسست للموضوع من بينها:

1-نبيل محسن يحي بدر الدين، "البعد الخارجي لإدارة عملية التغيير في اليمن"،أطروحة دكتوراه ، جامعة تونس –المنار-2017.حيث يرى الباحث أن دراسة البعد الخارجي لإدارة عملية التغيير في اليمن مدخلا مهما لتحديد الأطراف الخارجية الفاعلة والمؤثرة على الأطراف الداخلية المتصارعة، وعلى صناعة القرار السياسي في اليمن، وقياس مدى تأثير إسهاماتها على عملية التغيير في اليمن ، كما أن عملية التغيير في اليمن من القضايا الراهنة والمعقدة التي تحظى بتفاعل واهتمام إقليمي ودولي،فرغم وجود توافق وتكامل حول أهمية التغيير وبناء الدولة في اليمن والحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدة أراضيها،إلا أن هناك صراعا وتنافسا إقليميا ودوليا في التأثير على مسارات وتوجهات ونتائج عملية التغيير في اليمن بما يخدم مصالح تلك الدول.

2-**صريح صالح القاز،**" دور القوات المسلحة في النظام السياسي اليمني"، "أطروحة دكتوراه، جامعة تونس –المنار،2017-2018.و قد سعت هذه الدراسة للكشف عن الصراعات والأزمات السياسية والتي كان لها دورا في التأثير على دور القوات المسلحة في النظام السياسي وكذا التعرف على الأسباب والأهداف التي أدت إلى التدخل العسكري الخارجي في اليمن في 26مارس 2015فضلا عن التعرف على الكيفية التي أدت إلى تراجع مهنية القوات المسلحة اثر ذلك التدخل .

3-**سليم حميداني** ،" الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية النزاع اليمني نموذجا(1962-1970) " ،أطروحة دكتوراه.جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015-2016.والذي تطرق فيه الباحث إلى المعالجة الإدراكية لقرارات تدخل

القادة العرب في النزاعات الداخلية العربية من خلال اعتماد نموذج النزاع اليمني من 1962-1970.

4-**جمال منصر**،" التدخل العسكري الإنساني في طل الأحادية القطبية دراسة في المفهوم والظاهرة"، أطروحة دكتوراه"، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011، حيث عرّج الباحث في هذه الأطروحة إلى ظاهرة التدخل العسكري لأغراض إنسانية،حيث عمل على الوقوف على حقيقة مفهوم التدخل العسكري الإنساني والإسهام في التعريف بأبعاده ومضامينه المختلفة والذي تطرّقت له في جزئية الجانب النظري في دراستي.

5-**فريق الأزمات العربي**،" الأزمة اليمنية إلى أين"، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، العدد السابع 2015،حيث تطرق هذا التقرير الذي أعده فريق الأزمات العربي إلى خلفيات الأزمة التي تشهدها اليمن وكذا مظاهرها ومخاطرها ومواقف الأطراف المختلفة منها، كما اقترح فريق الأزمات العربي خطوات تهدف إلى احتواء دائرة التداعيات الخطيرة في اليمن إحداها كما يرى فريق الأزمات العربي انه على الدول العربية المهتمة بشؤون اليمن الاستعداد لتدخلات عسكرية عربية محدودة ونوعية ومؤقتة لمواجهة اي طارئ في حال أصر الحوثيون وإيران على سياساتهم الحالية التي تعتمد العنف والسلاح كوسيلة لإضعاف الدولة وفرض الأمر الواقع.

و تسعى هذه الدراسة إلى محاولة كشف الغطاء عن حيثيات التدخل العسكري في اليمن على اعتبار ان هذا التدخل من ابرز التدخلات التي تبلور ظاهرة التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية .

صعوبات الدراسة:

خلال دراسة أي موضوع لابد أن تكون هناك صعوبات ومن بين الصعوبات التي وجدتها خلال دراسة هذا الموضوع:

-افتقار الكثير من المراجع في الموضوع للموضوعية العلمية،وتبنيها لمواقف سياسية والدفاع عنها.

-وكذلك من بين الصعوبات التي وجدتها ضيق الوقت وكذا الكتابات القليلة التي تحدثت عن تدخل قوات التحالف العربي في اليمن.

تفصيل الدراسة:توزعت الدراسة على 3 فصول على النحو الآتي:

جاء الفصل الأول مخصص للإطار النظري للدراسة، حيث ركز على دراسة مفهوم التدخل العسكري وكذا مسارات التدخل العسكري بعد الحرب الباردة، وهذا كان في مبحثه الأول أما المبحث الثاني من الفصل الأول فقد تطرق إلى أهم المسوغات التي تسلكها الدول كمبررات في تدخلاتها من قبيل: التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وكذا التدخل من أجل مكافحة الإرهاب والحروب الأهلية.

وركز الفصل الثاني على دراسة جيوسياسية اليمن في مبحثه الأول من خلال التطرق إلى: الموقع الجغرافي لليمن وتركيبته الاجتماعية والنظام السياسي،أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تطرق إلى: مسارات الأزمة في اليمن وأطرافها وكذا العلاقات الخارجية للأطراف الداخلية وتأثيراتها على النزاع.

أما الفصل الثالث فقد درس تدخل قوات التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية من خلال التطرق إلى:أسباب التدخل في اليمن وكذا أهم الوسائل المعتمدة والأهداف من التدخل بالإضافة إلى أهم المواقف الدولية من التدخل وكان هذا في المبحث الأول من هذا الفصل أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى: مناقشة فعالية التدخل في اليمن على ضوء النتائج بالإضافة إلى رؤية للمستقبل اليمني.

الفصل الأول

التدخلات العسكرية في الممارسات الدولية الراهنة

الفصل الأول: التدخلات العسكرية في الممارسات الدولية الراهنة

يعتبر السلوك التدخلي من بين السلوكات التي تنتهجها الدول في الوقت الراهن، وهذا يرجع إلى المتغيرات الجديدة الحاصلة في النظام الدولي، والتي تنطلق الدول بموجبها إلى فرض واقع التدخل، وأكيد هذا من أجل التكريس لمكانة في هذا النظام، وأكيد ان السلوك التدخلي على المستوى النظري والقانوني مرفوض على اعتبار أنه يمس المتغير السيادي بالأساس، لكن الدول تضفي الشرعية على عمليات التدخل تحت عدة مسميات وتحت العديد من الذرائع.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال إبراز مفهوم التدخل العسكري وكذا أهم مسارات التدخل التي ميزت ما بعد الحرب الباردة، وكذا التطرق إلى أهم المسوغات والمبررات التي تنتهجها الدول كغطاء وذريعة في تدخلاتها، من قبيل التدخل لحماية الانتهاكات ضد الإنسان، والتدخل من أجل نشر الديمقراطية وإزاحة الأنظمة الديكتاتورية، أو من قبيل التدخل للقضاء على الإرهاب والحروب الأهلية.

المبحث الأول: التدخلات العسكرية ضمن متغيرات البيئة الدولية الجديدة.

يعتبر التدخل العسكري من بين اشكال التدخل الدولي ذات المستوى العالي والتي تسلكه الدول في عملياتها التدخلية وأحد أهم الميكانيزمات التي تراه الدول المتدخلة ذا فعالية والذي سنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى التطرق إلى مسارات التدخل العسكري التي كانت فترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري

يعرف التدخل العسكري حسب المبررات التي تتخذها الدول من أجل التدخل فهناك من يعرفه على غرار فريدريك بيرسون و روبرت بومان على أنه:" حركة القوات أو القوات

النظامية (المحمولة جوا أو المنقولة بحرا أو القصف) لبلد داخل دولة أخرى في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية"[1].

وهناك من يعرفه :" بأنه العمل المتعمد من الدول لإدخال قواتها العسكرية"[2].

ويعرفه ر.ج فينسنت بأنه الأعمال التي تقوم بها دولة ما، أو مجموعة في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول، أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية و نهاية و هو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل و ليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني و لكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية[3] .

أما فيرتز بيرجر(Vert berger) يرى أن التدخل العسكري يمكن مفهمته بثلاث طرق مختلفة، تجريبيا و مفهوميا و عمليا:

فهو يعرفه بداية تجريبيا (امريقيا) بالتأكيد على أن مصطلح تدخل يعني اقتحاما عسكريا قسريا للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى.

-**ثانيا**: يرى أن التدخل مفهوميا يعني حالة تنظيم و حالة مراقبة لهدف عسكري إكراهي من قبل دولة أجنبية في إقليم دولة أخرى، بهدف الحفاظ أو التغيير في بناءها السياسي وفي مسار سياستها الداخلية أو في بعض سياساتها الخارجية.

ثالثا: يرى أن التدخل العسكري عمليا يتضمن التزاما صريحا لقوات نظامية جاهزة بالقيام بعمليات تقليدية أو عادية في دولة أجنبية[4].

---

[1]-N. emizet and F. Kisangani and ather, International Military Intervention, 1989-2005, (Kansas state university، inter-UniversityConsortium for political research, 2008),2.

[2]- Military Intervention, availableon line https:// www.the free dictionnary.com (17/02/2019).

[3]-جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 819.

[4]-جمال منصر، " التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية- دراسة في المفهوم و الظاهرة" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011)، 98.

ويمكن إدراج تعريف طلعت الغنيمي ضمن التدخل العسكري و الذي كان مفاده" تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، و ذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها و مثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق و لكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية[1].

ونجد لازاريف (LAZAREV) ركز في تعريفه للتدخل على حالتين من التدخل إحداها كان التدخل العسكري المباشر و الذي يتم حسبه عن طريق إدخال القوات العسكرية في إقليم دولة أخرى" و نجد التدخل العسكري لما وصفه لازاريف بالتدخل المباشر يعتبر هذا الشكل من أشكال التدخل من أبرز التدخلات التي عرفت من قبل المجتمع الدولي منذ النشأة حيث يعتبر التدخل العسكري من الوسائل الخطيرة المهددة للسلم والأمن الدوليين والذي من الممكن أن يتم بالمشاركة مباشرة في العمليات العسكرية أو بتقديم الأسلحة و العتاد الحربي للحكومة أو للثوار في حالة الحرب الأهلية أو تقديم المساعدات العسكرية لدولة ما في نزاع مع دولة أخرى[2].

و يقدم أرت.رج (Art.R.J) تعريفا آخر للتدخل العسكري بتصنيف العلاقات بين القوة العسكرية و الأهداف الممكن تحقيقها، و يزودنا بمخطط مفهومي أثبت فعاليته كموجه إضافي في مفهمة التدخل العسكري، كما هو موضح في الجدول[3].

جدول رقم (1):العوامل الدافعة للتدخل العسكري.

نوع القوة	الغاية	الأسلوب	الهدف	الخصائص
دفاعية	ضد الهجومات	سلمي و عنفي	عسكري صناعي	مثبطة أو عدوانية

---

[1]-سلمى ديرم، " أمننة حقوق الإنسان في ظل سياسات التدخل الدولي" (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945-قالمة-، 2013)، 37.

[2]-أميرة حناشي، " مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة" (رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007)، 107، 110.

[3]-جمال منصر، مرجع سابق، 99.

ردعية	يمنع العدو من أن يبادر بالضربة	سلمي	مدني صناعي عسكري	تهديدات للعلاقات واختراق للاستعدادات
إكراهية/إجبارية	إيقاف العدو عن بدء التحرك	سلمي و عنفي	مدني صناعي عسكري	تبرر على أسس دفاعية
تهديديه	نفوذ	سلمي	لا شيء	يمكن أن تكون انذارية

(جمال منصر، " التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية– دراسة في المفهوم و الظاهرة"

(أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011)،99).

غير أن زارتمان يرى أن التعريفات المعطاة للتدخل العسكري و التي تنتشر في الأدبيات السياسية تتسم بالقصور لعدم اهتمامها بالتدخلات التي تحدث في كل مناطق العالم كما هو الحال في إفريقيا مثلا[1].

نجد أن التدخل العسكري أو المسلح يعد من أهم الآليات و الوسائل التي تستخدمها الدولة لفرض إرادتها و هي بذلك تكون قد استخدمت القوة المسلحة كصورة من صور التدخل، و يكشف تاريخ العلاقات الدولية أن جميع أشكال التدخل كانت تقودها دول تتمتع بقوة و سلطة أقوى من الدولة المتدخل فيها.[2]

وحسب رأيي هذا شيء منطقي لأنه في العلاقات الدولية لا يمكن لدولة أن تستقوي و تتدخل في شؤون دولة أخرى إلا إذا كانت تلك الدولة ضعيفة و لا تملك آليات مجابهة.

[1]– نفس المرجع، 99.

2–أميرة حناشي ،مرجع سابق،113.

و نجد أن الأداة العسكرية تعتبر إحدى الوسائل لتحقيق أغراض و مصالح الدولة التي تمتلكها، و رغم أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها و ذلك بموجب المادة 02 في فقرتها 04 من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن الدول كانت تلجأ إليها مرارا.ومن أمثلة التدخل العسكري، نذكر التدخل السوفياتي في كل من المجر سنة 1956 و تشيكوسلوفاكيا سنة 1968[1].

ويرى ستانلي هوفمان أن التدخل العسكري مبرر من الناحية الأخلاقية عندما يهدد الاضطراب الداخلي، الأمن الإقليمي أو الدولي أو عندما تقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، غير أن السياق السياسي يفترض اعتبارات أخرى لا بد و أن تؤخذ في الاعتبار التي من شأنها جعل نظرية الالتزام الأخلاقي نظرية غير ملائمة للموضوع[2].

المطلب الثاني: مسارات التدخل العسكري بعد الحرب الباردة.

إن نهاية الحرب الباردة فرض وجود تحولات جديدة و أبرز هاته التحولات هي نهاية الاتحاد السوفياتي كقوة أعظم في إحدى كفتي ميزان العلاقات الدولية، و بالتالي زوال فكرة الثنائية القطبية، و كل هذا خلق مناخ يوحي لمقدمات عملية ثابتة لنظام دولي جديد[3]، باعتبار أن التصور التقليدي الذي يتألف فيه النظام الدولي من مجموعة من الدول ذات السيادة لم يعد ليصمد أمام اقتحام المجتمعات للعبة العالمية[4].

فالسياسة الدولية بطبيعتها لا تتسم بالثبات الدائم فهي تتأثر بمعطيات البيئة الدولية باعتبارها تتميز بالديناميكية والتغير وبروز نظام دولي جديد أحادي القطبية بالتأكيد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، جعلها تصبح القوة المهيمنة حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض معايير وأنماط جديدة للسلوك الدولي،باعتبارها مصورة على مقتضى

---

[1]–أميرة حناشي، مرجع سابق، 113.

[2]-ستانلي هوفمان ،"سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري،"المركز العربي للدراسات الاستراتيجية 4(1996):6

[3]–التحولات الدولية بعد الحرب الباردة و تأثيراتها على الدبلوماسية، متوفر على الرابط:–THESIS.UNIVBISCRA.DZ–أطلع عليه بتاريخ : 2019/02/16.

[4]–مصطفى بخوش، " مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة،" مجلة المفكر 3 (د.س.ن): 86.

المصالح و الأهداف الأمريكية لكي تتخذ أساسا للتعامل الدولي حيث أظهرت أن العالم يتجه نحو عالم أحادي القطبية تحت الهيمنة الأمريكية التي تحدد معايير الخطأ و الصواب فيما يتصل بالسلوك الدولي[1].

ومن بين السلوكات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية "التدخل العسكري" و الذي يعتبر من بين الميكانيزمات والآليات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها و تحقيق مصالحها بالأساس، و حتى تثبت للعالم على أنها القائدة للنظام الدولي.

و هناك العديد من النماذج لتدخلات عسكرية أمريكية على غرار التدخل في كوسوفو مثلا، حيث لم تتوان الإدارة الأمريكية عن استخدام حلف الشمال الأطلسي، و الذي أعد أكثر من نصف مليون جندي و أكثر الأسلحة تطورا من مئات الطائرات المقاتلة الحديثة المزودة بأجهزة تصويب دقيقة لشن حرب جوية مسبقة على يوغوسلافيا الجديدة في ربيع 1999 قبل صدور قرار مجلس الأمن، لإضفاء الشرعية الدولية على التدخل في كوسوفو و كان هذا التدخل ردا على أعمال التطهير العرقي للأقلية الألبانية التي قام بها الصرب في إقليم كوسوفو داخل جمهورية صربيا[2].

و قد برر مجلس الحلف تدخله العسكري ضد يوغوسلافيا على أساس أن أزمة كوسوفو تنطوي على تهديد للسلم و الأمن في المنطقة، و قد صرح وزير خارجية بريطانيا آنذاك بأن حلف الناتو يملك حقا قانونيا بالتدخل عسكريا ضد يوغوسلافيا لمنع وقوع كارثة إنسانية.[3]

[1]–التحولات الدولية بعد الحرب الباردة و تأثيراتها على الدبلوماسية، مرجع سابق.

[2]–مرزوق بكرو و أمين بوزيان، " التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان " ليبيا نموذجا" (مذكرة ماستر، جامعة –د– مولاي الطاهر سعيدة، 2016–2017)، 53.

[3]–أمال موساوي، " التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، 2012)، 277.

كما رأت بعض الدول أن التدخل قد أدى إلى زيادة الخسائر المدنية الكبيرة من كلا الجانبين الألباني و الصربي، متخطيا محظورين في السياسة الدولية، سيادة الدولة و مواثيق الأمم المتحدة، والتدخل حصل من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية بالأساس في المنطقة و قد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في 9 ديسمبر 1998 " أنه لا يمكن انتظار اتخاذ القرار من مجلس الأمن للتدخل، وأن حلف الناتو من شأنه أن يتمتع بصلاحيات حفظ الأمن والسلم الدولي ومواجهة تحديات القرن21، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة قدر الإمكان ولكن حلف الناتو لا يمكنه أن يكون رهينة اعتراض هذا البلد أو ذاك على عملياته فقوة الحلف هي في قدرته على التحرك من تلقاء ذاته"[1].

وهذا يدلل على وجود مصالح سياسية من وراء تدخل الناتو و هي مصالح أمريكية بالأساس باعتبارها الدولة المتزعمة للناتو و أبرز هذه المصالح: استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع الدولية بعد الحرب من خلال التخلص من آخر مخلفات الحرب الباردة في أوروبا، على اعتبار أن النظام الصربي هو الوحيد في شرق أوروبا الذي لم يتبدل بعد نهاية الحرب الباردة.و إعادة ترتيب أمور منطقة البلقان بعد الحرب الباردة.كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه رسالة إلى جميع دول العالم مفادها أنها القوة الأولى عالميا وأن إرادتها يجب أن تطبق بما يكرس لمكانتها في قيادة النظام الدولي، و أن أية محاولة لتحدي هذه القوة سيؤدي إلى تحريك للآلة العسكرية و التدخل سيؤدي إلى إعادة تشكيل الأمن العالمي وفق الرؤية الأمريكية[2].

كما نجد أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في كوسوفو هو رسالة للاتحاد الأوروبي بأنه لن يتمكن من تحقيق الأمن في أوروبا دون تحالف مع الشريك الأمريكي[3].

---

[1]- مرزوق بكرو و أمين بوزيان، مرجع سابق، 53- 54.

[2]- جمال منصر، مرجع سابق، 191.

[3]- نفس المرجع، 192.

وبالحديث عن تدخل آخر نجد التدخل في ليبيا و الذي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و حلف الأطلسي دورا كبيرا في عملية التدخل الدولي في ليبيا، والذي كان مدفوعا بعدة عوامل مصلحية تحركه نحو ليبيا المنطقة المستهدفة بالتدخل[1]. كما تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي فرضت سلسلة من العقوبات على الحكومة الليبية نتيجة للخروقات و التجاوزات من طرف النظام والتي مثلت الدافع القانوني وأعطت الشرعية الدولية للتدخل في ليبيا[2].

ولقد أنخرط الحلف في التدخل في ليبيا منذ الساعات الأولى لتبني مجلس الأمن لقراره 1973، حيث سرعان ما أرسل بوارجه الحربية لترسو على مقربة من السواحل الليبية ليشرع يوم 13 مارس 2011 في تطبيق الحظر على الأسلحة على ليبيا، و في اليوم التالي فرض الحلف منطقة حظر جوي في المجال الجوي الليبي تطبيقا للقرار الأممي، و في تطور لاحق دخلت فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الثوار في إسقاط النظام السياسي الليبي[3].

و كانت حملة الناتو الجوية في ليبيا الأولى في تاريخ الحلف التي تستخدم فيها ذخائر موجهة بدقة، و قد ساهم التدخل بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود، كما أن الأحداث التي عرفتها ليبيا و التدخل الدولي أدى إلى وقوع خسائر اقتصادية، كما وقعت أكبر واقعة من حيث الخسائر في المدنيين بضربة جوية للناتو في ليبيا في مدينة " ماجر" إذ فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا في غارتين و أصيب فيهما عدد كبير من سكان المدينة[4].

---

[1]-مرزوق بكرو و أمين بوزيان، مرجع سابق ،73.

[2]- علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي" (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2013/2012)،122.

[3]- مرزوق بكرو و أمين بوزيان، مرجع سابق، 75.

[4]- علاء الدين زردومي، مرجع سابق، 139، 142، 144.

و يمكن القول أن التدخل العسكري بعد الحرب الباردة قد أخذ عديد من المسارات، حيث ازدادت التدخلات العسكرية لعديد الاعتبارات التي فرضتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: البيئات النزاعية الجديدة و مسوغات التدخل

تُتخذ مسائل حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية، مكافحة الإرهاب والحروب الأهلية عادة كغطاء تبرر به الدول المتدخلة سلوكها التدخلي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ذريعة حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية

نجد أن الدول تتخذ مسألة حقوق الإنسان و حمايتها كإحدى الذرائع الرئيسية في تدخلاتها وقبل الحديث عن هذه الذريعة نتحدث عن مفهوم حقوق الإنسان.

حيث يرى جيمس نيكال أن حقوق الإنسان تتمثل في " معايير و قيم، هدفها حماية الأفراد أينما كانوا من كل اعتداء"، كما عرفها القاموس الحر على أنها: " مجموع الحقوق و الحريات الأساسية التي يعنى بها البشر، و كثيرا ما حددت لتشمل الحق في الحياة، و حرية الفكر و التعبير و المساواة أمام القانون". وبهذا تشير حقوق الإنسان إلى جملة من الاحتياجات التي يلزم توافرها لعموم الناس دون تمييز من جنس أو نوع، أو لون، أو أي اعتبار آخر.[1]

و يعرفها محمد حافظ غانم بأنها تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسان أي بشرا و هذه الحقوق يعرف بها الإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي و الاقتصادي، هي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضوا في مجتمع معين، فهي تسبق الدولة و تسمو عليها، و يرى ريفيرو بأن" الحريات العامة أو حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق المعتبرة أساسية للفرد و التي تحتاج إلى حماية قانونية خاصة"[2].

ونجد أن الدول لطالما استخدمت اعتبارات حماية حقوق الإنسان كأحد مسوغات العملية التدخلية حتى تخلق لنفسها الشرعية.

---

[1]- سلمى ديرم، مرجع سابق، 10.

[2]- مرزوق بكرو و أمين بوزيان، مرجع سابق، 14.

فقد عرف الأستاذ " Stewell" التدخل لاعتبارات إنسانية على أنه " استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية، و التعسفية المتواصلة و التي تجاوز حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدولة المعنية على أساس العدالة و الحكمة". و من جهته عرفه الأستاذ " David scheffer" بأنه" تلك الحالات التي تستخدم فيها الدولة، القوة العسكرية بطريقة منفردة للتدخل في دولة أخرى لحماية جماعات من السكان الأصليين، مما يهدد حياتهم أو الانتهاكات الأخرى التي تهدد حقوقهم الإنسانية، و التي ترتكب بمعرفة الحكومة المحلية، أو تكون مشاركة فيها[1].

عرفه " B Rownlie": " أنه استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها من قبل دولة أو جماعة مقاتلة أو منظمة دولية بهدف حماية حقوق الإنسان"[2].

و نجد أن اتخاذ الدول ذريعة حماية حقوق الإنسان من أجل تدخلاتها العسكرية أدى إلى ظهور مفهوم التدخل العسكري الإنساني، و الذي يمكن تحديده على أنه " فعل التدخل المباشر الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول، أو أي منظمة دولية بشكل قسري و له بداية و نهاية و هذا لهدف حماية المصالح الإنسانية، كما يقول "Perez. Vera"[3].

ويعرفه معهد دانش للشؤون الدولية بأنه " العمل القسري بواسطة الدول متضمنا استخدام القوة المسلحة في دولة أخرى بدون موافقة حكومتها سواء كان ذلك بتفويض أو بدون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، و ذلك بغرض منع أو وضع حد للانتهاكات الجسيمة و الشاملة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني و يعرفه آدم

---

[1]– أمال رابطي و لطفي يحياوي، " من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية: الاعتبارات الإنسانية وواقع الممارسات الدولية" (مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة– بجاية، 2014)،7.

[2]– أمال موساوي ،مرجع سابق،36.

[3]– هشام عبد الكريم، " التدخل العسكري الإنساني: قراءة في المنطلقات و الأبعاد النظرية" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 15– 16، ماي، 2008).

روبرتس على "أنه التدخل العسكري في دولة ما دون موافقة سلطاتها، و ذلك بغرض منع وقوع معاناة أو ضحايا على نطاق واسع بين السكان"[1].

و لعل أبرز مثال للتدخل لحماية حقوق الإنسان كما يبدو التدخل في ليبيا و الذي أتخذ قراره بموافقة صريحة من الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن لعقاب المسئولين في ليبيا و حماية المدنيين و على رأسهم معمر القذافي الذي رغم التحذيرات الدولية أستمر في استخدام الطائرات و الأسلحة المختلفة ضد المدنيين العزل من أجل قمع ثورتهم و قد أستند هذا التدخل للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2].

و لكن هذا لا يعني أن التدخل في ليبيا كان فقط لحماية حقوق الإنسان، بل عادة ما تتخذ مثل هذه الذرائع لإضفاء الشرعية على عملية التدخلات.

و على حد تعبير أنيس كلود(Inis claude) الشرعية مهمة لأصحاب القوة لأنها ستدعم مواقفهم وستجعلهم أكثر نفوذا[3].

ونجد دراسات الباحث ألان كوبرمان (Alan Kuperman) بجامعة تكساس و الذي فحص في: NATO's Intervention in Libya: A Humanitarian success? (2013)إصرار القوات المتدخلة على إسقاط نظام القذافي رغم ما يحمله ذلك من دلالات على وجود تجاوز صريح لمبادئ مسؤولية الحماية R_2P، ما يأذن بولوج عصر تكون فيه للمصالح السياسية الضيقة مكانة أسمى من أي اعتبارات أخلاقية، تعكس خرائطية التدخلات فكرة ما بعد كولونيالية، لم الشرق و ليس الغرب وبشكل أدق، لماذا دول أفريقيا تكون أكثر من غيرها عرضة للتدخلات الإنسانية؟ و نجد كوبرمان وبالاشتراك مع تيموتي كرا و فورد(Timothy w .crawford) في: (2006)

---

[1]– وهيبة العربي، " مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية" (أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2013– 2014)، 16.

[2]– مرزوق بكرو و أمين بوزيان، مرجع سابق، 32.

[3]– كمال بوناب، " التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي و التوظيف السياسي" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة–1– الحاج لخضر، 2017/2016)، 16.

Crambling on humanitarian intervention: moral hazard,rebellion and civil war. نبه إلى الآفات الأخلاقية التي تنجر عن التدخلات الإنسانية، فتفاقم الحروب الأهلية وانتشار عدوى التمردات في مناطق و دول أخرى لا يمكن تفسيره إلا بغلبة الحسابات السياسية[1].

و غالبا ما تتخذ الدول حجة نشر الديمقراطية خاصة الدول و القوى الكبرى في عملية تدخلاتها،حيث تدخل ذريعة نشر الديمقراطية ضمن مشروع ليبرالي غربي و خاصة أمريكي يقوم على دمقرطة و أمركة العالم، و قبل الحديث عن هذه الذريعة نتحدث عن مفهوم الديمقراطية.

أولا: فكلمة الديمقراطية مشتقة من الأصل اليوناني (demos) التي تعني الشعب و كلمة (kratos) التي تعني الحكم و بالتالي يصبح المفهوم حكم الشعب، أو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب و هي فلسفة في الحكم تكون السلطة العليا و تكون الكلمة الأولى و الأخيرة فيها للشعب يمارسها مباشرة بنفسه أو غير مباشرة بواسطة ممثلين أو وكلاء عنه ينتخبهم لفترة معينة[2].

–و يعرف آلان تورين الديمقراطية على أنها : " تلك المبادئ المكونة لها، يقصد بها كل من الحقوق الأساسية، المواطنية والصفة التمثيلية للزعماء"[3].

وقد عرفت الديمقراطية أيضا على أنها:" نظام سياسي بموجبه يختار الشعب زعماءه بحرية من بين أفراد وجماعات متنافسة غير مفروضة من قبل الحكومة على الشعب،

---

[1]– نفس المرجع، 16.

[2]–محمد تركي بني سلامة، الديمقراطية: مفهومها، أنواعها، شروطها، متوفر على الرابط https ://www.assawsana.com أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/23.

[3]–سهيلة ربيع، " مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين"(مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، 2017)، 29.

وهي نظام حكم يجسد المثل الأعلى للسلطة السياسية التي تبنى على إرادة الشعب من خلال مجموعة من المؤسسات و الآليات"[1].

و يمكن تعريف التدخل من أجل الديمقراطية بأنه: " تدخل دولة أو عدة دول عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعليا، دون تفويض سابق من أية منظمة دولية بذريعة إعادة حكومة ديمقراطية مخلوعة إلى سدة الحكم، أو الإطاحة بالحكومة الدكتاتورية و فرض نظام ديمقراطي في الدولة المتدخل فيها"، و ترجع بوادر ظهور هذا النوع من التدخل إلى وقت التحالفات الملكيات الأوروبية من أجل إرساء نظام ملكي و إضفاء الشرعية عليه و هذا في مواجهة الأنظمة القائمة ضدها".[2]

و نجد أن الأمم المتحدة و خاصة مجلس الأمن لم يعد دورهما تقليديا قائما على الحياد، بل بات من الضروري عليهما أن يتدخلا دعما للديمقراطية في العالم التي كان منطلقها و هذا تجسيدا لأحكام المادة الأولى من الميثاق،و في هذا الصدد صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة " بطرس بطرس غالي" ، إن كلمة ديمقراطية لا تظهر في ميثاق الأمم المتحدة، بيد أن العبارات الاستهلالية للميثاق تقول: " نحن شعوب الأمم المتحدة أن هذه الفكرة عن الديمقراطية السلطة السياسية التي تستند إلى إرادة الشعب، أصبحت ليست مجرد مثل أعلى بل أصبحت ضرورة عملية[3].

و بعد الحرب العالمية الثانية وقعت العديد من التدخلات بحجة الديمقراطية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، على اثر مذهب الرئيس ترومان الذي صرح على أن بلاده لن توافق على أية تغييرات و تعديلات إقليمية إلا اذا كانت مطابقة لرغبات شعوبها، و أنها سترفض الاعتراف بأية حكومة تفرض على أمة ما[4].

---

[1]–أمال موساوي، مرجع سابق، 106.

[2]-أمال رابطي و لطفي يحياوي، مرجع سابق، 15.

[3]– نفس المرجع ،16.

[4]–عبد اليزيد داودي، " التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، دراسة حالة إقليم كوسوفو –نموذجا–(مذكرة ماجستير، جامعة 8ماي 1945–قالمة، 2011–2012) ، 76.

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل بحجة الدفاع عن الديمقراطية في الحالات التالية:

-التدخل لمقاومة حركات التمرد ضد الحكومات الصديقة ذات الميول الديمقراطية، والقيام بعمليات عسكرية ضد قواعد ما يسمى بالمنظمات الإرهابية (الثورية) أو الدول التي تساعدها ومساعدة جبهات المعارضة التي تحارب مع بعض دول العالم الثالث ذات الميول الثورية.[1]

و يظهر أن كل التدخلات الحاصلة من قبل الدول الغربية الاستعمارية ما برحت يخطط لها من أجل نهب ثروات وموارد و بلدان المتدخل فيها، وما حجة الدفاع عن الديمقراطية إلا ذريعة لم تعد تنطلي على أحد فالتدخلات الخارجية الغربية لم تكن يوما لإحلال الديمقراطية بل من أجل تحقيق مصالحهم الاقتصادية والتجارية وقد ازدادت حالات التدخل من أجل الديمقراطية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و انتهاء الحرب الباردة فقد أخذ مفهوم " التدخل من أجل الديمقراطية" بعدا جديدا بتفرد الولايات المتحدة بممارسته[2].

و بالتالي فالتدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية ما هو إلا شكل جديد من أشكال الاستعمار تسعى من خلاله الدول الكبرى على تحقيق مصالحها الإستراتيجية بغض النظر عن مصالح الشعوب في الدول المتدخل في شأنها، و نجد أن أغلب من نادى بهذا النوع من التدخلات هم الفقهاء الأمريكيون من أجل تكريس التفوق الأمريكي وفرض النموذج الأمريكي للديمقراطية[3].

و نجد أن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدخل العسكري يظهر أنها غير مهتمة على الإطلاق بتحقيق الديمقراطية، كما حدث في تدخلها في العراق و أفغانستان تحت ذرائع تتعلق بحقوق الإنسان والخطر على الديمقراطية التي تشكله هذه الأنظمة حيث

---

[1]-علي حلمي سلمان الحركة، " حالات التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول في القانون الدولي العام"(أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، 2016)، 158.

[2]-نفس المرجع، 160.

[3]-حمد زهير شامية و طارق الجاسم، " التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية و آثاره السياسية بالتطبيق على حالة العراق"، مجلة جامعة البعث 6 (2014): 21-22.

اتخذت الإدارة الأمريكية من نشر الديمقراطية إحدى الذرائع الدعائية للتدخل العسكري المباشر و احتلال العراق حيث تبين أن الغاية منه هو رسم خارطة جديدة لتقسيم العراق على أسس طائفية و عرقية، و إنتاج ديمقراطية غير مؤكدة قد تفضي إلى دكتاتورية طائفية في العراق الجديد، لذلك يمكن القول أن الديمقراطية المفروضة باستخدام القوة العسكرية على الدول غالبا ما تأتي بنتائج عكسية على مستوى النظام السياسي، و العملية السياسية في الدولة المتدخل في شأنها[1].

المطلب الثاني: ذريعة مكافحة الإرهاب و الحروب الأهلية.

تعتبر ذريعة مكافحة الإرهاب أحد أكثر الذرائع فاعلية لتبرير سلوك التدخل. و قبل الحديث عن هذه الذريعة نتحدث عن مفهوم الإرهاب و الذي يعرف بأنه:" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، و يقع تنفيذ المشروع الإجرامي فرديا أو جماعيا و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[2].

وفي الموسوعة السياسية يعني الإرهاب " استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال و التسوية و التعذيب و التخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين،و تعرف الأمم المتحدة الإرهاب بأنه:" الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما،ويكون الهدف منها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من

---

[1]–نفس المرجع، 22،23،30.

[2]– مروان عطا الله، " الجريمة الإرهابية و آليات التعاون القضائي لمكافحة الإرهاب من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" (رسالة ماجستير، جامعة تونس–المنار–، 2005، 2006)، 13،14.

الناس و لدى العامة"،ويعرف (Bell) الإرهاب بأنه" صفة تطلق على الأعمال غير المشروعة التي تمس المجتمع و تصيب أفراده بالفزع و الترويع"[1].

و ارتبطت أعمال العنف على مر التاريخ بالأهداف السياسية حيث كانت هناك دائما جماعات تحاول التأثير على الرأي العام و زعزعة استقرار الحكومات[2].

لذلك يمكن القول أن الإرهاب يعتبر مشكلة عالمية تهدد الأمن الدولي و الأمن الإنساني، و تزداد خطورتها من خلال إمكانيات مرتكبيها المتعاظمة،فضلا عن الوسائل الحديثة التي يستخدمونها في أعمالهم التي تتخطى أحيانا إقليم الدولة الواحدة[3].

و قد وجدت الدول و خاصة الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها ذريعة جديدة تسمى" مكافحة الإرهاب" استغلتها بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بغرض تحقيق أهدافها السياسية و الإستراتيجية، و بدأت فيما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب و نجد أن الإدارة الأمريكية في حربها على الإرهاب انتهكت ما تبقى من حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة وضربت عرض الحائط بكافة المواثيق الدولية، فاعتبرت المقاومة المشروعة في وجه المحتل إرهابا يقتضي مكافحته والقضاء عليه،ففي خطبة للرئيس جورج دبليو بوش يوم 14 سبتمبر 2001، صرح بأن:"مسؤوليتنا اتجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الإرهابية،وتخليص العالم منها، فقد ابتدأ الآخر بالصراع ونحن الذين سننهيه،وفي الوقت الذي يروق لنا".ويلاحظ أن التوجه الأمريكي في محاربة الإرهاب أصبح يزيل الفوارق بين الإرهاب الداخلي و الإرهاب الدولي من منطلق

---

[1]– حمدان رمضان محمد،" الإرهاب الدولي و تداعياته على الأمن و السلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي،" مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية1 (2011): 271.

[2]– ديفيد كانتر، الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر و قضايا مختلفة، ترجمة: جيهان الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013)، 18.

[3]– أنعام عبد الكريم أبو مور،" مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية" مقاربة معرفية" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة–، 2013)، 73.

أن كل أنواع الإرهاب تهدد السلام و الأمن الدوليين، و بالمفهوم الأمريكي: تهدد المصالح الأمريكية[1].

وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/10/07 إلى جانب عدد كبير من الدول المتحالفة معها، بالرد على الهجوم الذي زعمت بأنه من قبل طالبان و دولة أفغانستان الذي حدث في 2001/09/11، من أجل عدم استعمال أفغانستان كقاعدة إرهابية تنطلق منها هجمات إرهابية في المستقبل[2].

حيث أثارت أحداث 11 سبتمبر 2001 تساؤلات جديدة حول مسألة التدخل بدعوى مكافحة الإرهاب ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد الهجوم عليها في حال حرب بسبب الاعتداء الذي وقع عليها، فخلال ساعات عديدة تصاعدت وتيرة واسعة من جانب بعض كبار السياسيين والصحفيين مطالبة الرئيس الأمريكي بشن حرب على بعض الدول العربية والإسلامية منها سوريا و العراق وإيران، كل ذلك قبل أن تكون هناك أية معلومات عن الجهة التي تقف وراء الأحداث، كما أن مجلس الأمن الدولي أجاز في وقت لاحق لها ولحلفائها التدخل العسكري في أفغانستان بمبرر الدفاع عن النفس[3].

ومن بين الذرائع الأخرى التي تستخدمها الدول للتدخل هي الحروب الأهلية و قبل الحديث عن هذه الذريعة نتحدث عن مفهوم الحروب الأهلية.

والتي يعرفها روبين هيام بأنها: " تلك الحالة التي يستخدم فيها العنف المسلح المنظم على أوسع نطاق داخل المجتمع الواحد، بهدف تحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة،سواء بهدف الإطاحة بهذه الحكومة أو سعيا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها"،حيث يركز هذا التعريف على أن:" الحرب

---

[1]- أميرة حناشي، مرجع سابق، 123- 124.

[2]- عبد الرحيم العيرش وأمين بن خامة" التدخل العسكري في الدول تحت غطاء مكافحة الإرهاب في منظور القانون الدولي"، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016)، 59.

[3]- أمين مكي مدني، التدخل والامن الدوليان:حقوق الانسان بين الارهاب والدفاع الشرعي(د.ب.ن: د.د.ن،2003)، 144.

الأهلية تعتبر أحد أشكال ظاهرة الصراع المسلح الداخلي في المجتمع الواحد، و الذي يقع خارج نطاق القانون المعمول به في الدولة، و يأخذ شكل العنف المسلح المنظم عسكريا و سياسيا و الهادف إلى تحدي سلطات الحكومة، كما عرفتها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية على أنها:" صراع مجتمع ما ناتج عن محاولة الاستيلاء أو الحفاظ على السلطة و رموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية"[1].

وتعرف كذلك الحرب الأهلية بأنها صراع مسلح بين مجاميع منظمة داخل البلد الواحد، أو بين دولتين كانتا في السابق دولة واحدة، و هو صراع قد يكون بدافع رغبة إحدى المجموعات في الانفصال لتكوين دولتها الخاصة بها، أو لتغيير سياسة بلادها أو الاستئثار بالحكم، و غالبا ما يكون أحد أطراف الصراع جيشا نظاميا و يترتب على صراعات كهذه، عدد كبير من الإصابات و ضياع قسم لا يستهان به من الموارد المتوافرة في ساحات الصراع، و تدمير للبنى التحتية فيها[2].

و يمكن القول أنما ساعد على تنامي ظاهرة الحروب الأهلية هي الدول الأوروبية وما لعبته من دور رئيسي في وضع الحدود السياسية الحالية و التي قسمت الجماعات البشرية على أساس مصالح استعمارية دون أدنى اعتبار للوحدة الإنسانية للمجموعات البشرية المتماثلة عرقيا أو لغويا أو دينيا أو حتى الانتماء القبلي لهذه الجماعات، و يعتبر التدخل في الحروب الأهلية من طرف الدول الأخرى عملا غير مشروع و مخالف لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، مهما كانت الخلفيات و الأسباب، ما يجري في شأن الصراع الداخلي في سوريا، يؤكد على أن عملية التدخل مقصودة في سياق حسابات سياسية

[1]– عبد السلام علي مصباح و آخرون، " الحروب الأهلية الأفريقية– الأسباب و النتائج– الحالة الصومالية نموذجا،" مجلة الدراسات الأقتصادية1 (2018):113.

[2]– محمد عاكف جمال، حول مفهوم الحرب الأهلية، متوفر على الرابطhttps//www.albayan.ae، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/16.

وإعادة توزيع مناطق النفوذ، كما أكد باحثون تدخل اليد الأجنبية في إثارة الربيع العربي، لإعادة تشكيل المنطقة العربية و تفتيتها إلى دويلات و أقليات[1].

كما نجد أن التدخلات في الحروب الأهلية تبرز بصورة جلية في القارة الإفريقية حيث لعبت التدخلات الخارجية دورا مهما كأحد أسباب نشوء بعض النزاعات الداخلية للدول الإفريقية و التأثير على الحروب الأهلية فيها و توجيهها بما يحقق مصالحها، و تختلف هذه التدخلات من حيث طبيعتها باختلاف الأهداف المراد تحقيقها و التي بدورها تختلف من دولة إلى أخرى، و غالبا ما تنحصر هذه الأهداف في: مساعدة نظام موال أو دعم جماعة معارضة حليفة، أو محاولة الحصول على موارد طبيعية إستراتيجية أو المحافظة عليها[2].

ويتم دعم الأنظمة الحاكمة و الجماعات المعارضة لها بالسلاح و المال الخارجي، من أجل تعزيز قدراتها للاستمرار في الحرب الأهلية التي تخوضها، فالأنظمة الحاكمة في الدول الأفريقية لا تستطيع فرض سيطرتها على معظم أراضيها بسب ما تعانيه من ضعف التسليح ما يدفعها إلى اللجوء للحصول على السلاح من الدول الخارجية. و كذا الأمر بالنسبة إلى جماعات المعارضة التي تسعى إلى إنشاء قوة مسلحة تجابه بها القوات العسكرية التابعة للأنظمة الحاكمة و ذلك يكون بتدعيم خارجي، و نجد أنه قد شهدت بعض الحروب الأهلية الأفريقية تدخل مباشر من قبل القوى الدولية و الإقليمية إلى جانب أحد الأطراف المتصارعة من أجل ضمان مصالحها و من أمثلة حالات الحروب الأهلية التي شهدت هذا التدخل: الحرب الأهلية في أنغولا و الحرب الأهلية في أوغندا و الحرب الأهلية في تشاد[3].

---

[1]–أحمد بوراس، "التدخل في الصراعات و الحروب الأهلية،" مجلة العلوم الإنسانية، 42 (2014): 122،127.

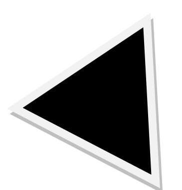
[2]–عبد السلام علي مصباح و آخرون، مرجع سابق، 116.

[3]– نفس المرجع، 116–117.

و ينقل الأستاذ جوزيف س ناي الابن عن" والتزر": أنه يمكن تبرير الحروب و التدخلات العسكرية في غياب العدوان الصريح في عدة حالات منها حق مساعدة الحركات الانفصالية حيث يثبت أنها تمثل حركة انفصال، بمعنى آخر إذا كان هناك مجموعة من الناس داخل دولة ما أظهروا رغبتهم في الانفصال عن هذه الدولة ففي هذه الحالة يكون التدخل مشروعا لأن ذلك يساعدهم في تجميع حقوقهم و إعلان استقلالهم كشعب، و لكن متى يمكن أن تكون الحركة الانفصالية جديرة بالمساعدة؟[1].

و يبقى ما نقله جوزيف س ناي الابن مجرد آراء حول شرعية التدخل باعتبار أن أي نوع من التدخل مهما كان غرضه فهو غير مشروع على اعتبار أن كل دولة مسؤولة عن حل مشاكلها بنفسها دون تدخل خارجي لأن ذلك يمس المتغير السيادي بالأساس.

[1]– أحمد بوراس، مرجع سابق، 125.



الفصل الثاني

النزاع في اليمن :قراءة في المتغيرات الداخلية والخارجية

الفصل الثاني: النزاع في اليمن: قراءة في المتغيرات الداخلية والخارجية.

لطالما كان التاريخ اليمني مشحون بالصراعات والنزاعات، وأكيد أن أي دولة على أساس مناطقي تملك مجموعة من المحددات الجيوسياسية مثل اليمن تكون عرضة للصراع، وما زاد من حدد النزاعات في اليمن وأدى إلى إنهاكها، عدم استقرار الأنظمة السياسية فيها، وكذا قضايا الوحدة والصراع القبلي، ومطالب الحركات الداخلية، كل تلك عوامل أسهمت في جعل اليمن بلد هش وعرضة لتاريخ طويل من الأزمات، وعدم قدرة على الوحدة والبناء، فمشكلة اليمن طالت وجود الدولة، هذا إلى جانب وجود أطراف خارجية ساهمت في الزيادة من وتيرة وحدة الأزمة اليمنية.

المبحث الأول: جيو سياسية اليمن:

تمتلك اليمن مجموعة من الخصائص والمميزات على غرار الموقع الجغرافي، لما له من أهمية إستراتيجية، وهذا ما جعلها عرضة للأطماع الخارجية هذا من جهة ،وكذلك تمتلك اليمن تركيبة اجتماعية قبلية متنوعة تعبر عن إنفرادها وتميزها بالإضافة إلى ما تملكه هذه التركيبة القبلية من سلطة، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي في اليمن وكل هذا سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليمن:

تقع اليمن في الزاوية الجنوبية الغربية في شبه الجزيرة العربية يحدها شمالا المملكة العربية السعودية وتطل جنوبا على خليج عدن والبحر العربي وشرقا تحدها سلطنة عمان وغربا البحر الأحمر الذي تمتد على طول ساحله الآسيوي[1].

---

[1]– عبد الزهرة شلش العتابي،"الموقع الجيوبوليتيكي لليمن: أهميته وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية،" مجلة كلية التربية الأساسية 49(2006): 226.

وتبلغ مساحة اليمن الإجمالية 527.970 كيلو متر مربع[1]، وللجمهورية اليمنية موقع استراتيجي، باعتباره مورد طبيعي مهم، فهو حلقة اتصال بين قارتي إفريقيا وآسيا، وقريب من مسطحات مائية واسعة، ويطل على مضيق باب المندب أحد الممرات المائية الأكثر حيوية في العالم، ويمثل امتدادا لدول شبه الجزيرة العربية والتي تمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم، مما جعل اليمن تمثل خطا دفاعيا اماميا لها[2].

وتشير الأدلة الأركيولوجية ونتيجة للموقع الجغرافي إلى أن اليمن وخصوصا مدينة عدن كانت في العصور الحجرية القديمة مأهولة بالسكان حيث انتقل قسم منهم إلى عمان ومناطق الخليج العربي الأخرى والى شبه جزيرة سيناء والى فلسطين والأردن والبعض الآخر عبروا مضيق باب المندب إلى الصومال وكينيا وتنزانيا.[3]

يمتلك اليمن ثروات طبيعية مهمة، منها: النفط ، والأسماك، والملح الصخري، والرخام؛ إضافة إلى مخزون صغير من الفحم، والذهب، والرصاص، والنيكل، والنحاس. وتتميز اليمن بخصوبة التربة في المناطق الغربية.[4]

وتتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح ولذلك تم تقسيمها إلى 5 أقاليم جغرافية رئيسية هي (إقليم السهل الساحلي وإقليم المرتفعات الجبلية وإقليم الأحواض الجبلية وإقليم المناطق الهضبية.[5] ويغلب على المناخ اليمني الطابع الصحراوي، حيث ترتفع درجة الحرارة في الصيف، وتنخفض في الشتاء، كما ترتفع نسبة الرطوبة في المناطق الساحلية[6].

---

[1]– اليمن، متوفر على الرابط، WWW .Fao.org أطلع عليه بتاريخ 2019/03/05.

[2]– عبد الله محمد أحمد وآخرون، جغرافية اليمن والوطن العربي، (الجمهورية اليمنية: وزارة التربية والتعليم،2017)، 10.

[3]– عبد الزهرة شلش العتابي، مرجع سابق، 226– 227.

[4]– منتدى المجلس اليمني، موسوعة شاملة عن اليمن جغرافيا وسكان وسياسة واقتصاد وجيش واتصالات ونقل وغيرها، متوفر على الرابط : https://www.iasj.net أطلع عليه بتاريخ 2019/03/05.

[5]– جغرافية اليمن الطبيعية، متوفر على الرابط، bougria–tif.blogspot.com أطلع عليه بتاريخ 2019/03/05

[6]– منتدى المجلس اليمني، مرجع سابق.

واستغل اليمنيون موقع بلادهم في إقامة علاقات تجارية مع عدد كبير من الدول، فقديما لعب اليمنيون دور الوسيط في عمليات التبادل التجاري بين الشرق و الغرب، وبين منطقة المحيط الهندي، ومنطقة البحر المتوسط، بالإضافة إلى امتلاك اليمن في الماضي لخدمات وسلع متعددة، ولليمن عدد كبير من الجزر أكثر من 120جزيرة تقع في معظمها في البحر الأحمر وأكبرها تقع في البحر العربي والمحيط الهندي وجميعها غنية بمواردها النباتية والبحرية[1].

يعد اليمن من أفقر دول العالم العربي، ويرتبط اقتصاد اليمن بموارد النفط، التي تشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي، وثلاثة أرباع العائدات الحكومية، ومع تراجع إنتاج النفط في اليمن، تحاول الدولة تنويع مصادر دخله لمواجهة الآثار المترتبة على هذا التراجع[2].

حيث على مدار السنوات القليلة الماضية، واجه اليمن عدة صدمات حادة أنهكت النشاط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص شهد إنتاج النفط هبوطا حادا وتأثر الاستثمار بالاضطرابات الاجتماعية وأعمال التخريب التي أسفرت عن تكرار إتلاف أنابيب النفط والبنية التحتية، وأدت الأزمة السياسية التي وقعت في عام 2011 إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الصعب[3].

وبالرغم من المصاعب التي تشهدها اليمن يبقى موقعها من المواقع الجيوبوليتيكية المتميزة بالعالم وأن هذا الموقع المهم له اشد الأثر في استهداف اليمن من قبل قوى خارجية طامعة بموقعه وثرواته حيث نجد أن الموقع صنع تاريخ اليمن وعلاقاته الداخلية

---

[1]- عبدالله محمد أحمد وآخرون، مرجع سابق، 10-11.

[2]- منتدى المجلس اليمني، مرجع سابق.

[3]- الجمهورية اليمنية – مذكرة برنامجية، متوفر على الرابط: Https://www.inf.orgأطلع عليه بتاريخ: 2019/03/05

وكتب تاريخ البلاد في الماضي مثلما انعكس على سياسة اليمن الخارجية في الوقت الحاضر.[1]

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية في اليمن:

يشكل المجتمع اليمني والذي يعتبر نموذج اجتماعي معاصر أحد أهم آليات التوازن الاجتماعي في المجتمع اليمني باعتباره يركز على فكرة القبيلة، فالمجتمع اليمني مجتمع تقليدي تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة وليست مجرد تشكيلات تنتمي إلى الماضي حيث يتكون المجتمع اليمني من العديد من القبائل والتي تشير بعض الدراسات والإحصاءات إلى بلوغها حوالي 200 قبيلة وتنقسم مجموع هذه القبائل إلى ثلاث تجمعات قبلية تضم جميع القبائل اليمنية و تشمل:

تجمع قبائل حاشد، تجمع قبائل بكيل وتجمع قبائل مدحج، وغالبية أهل اليمن هم من أتباع المذهب السني الذين يمثلون حوالي 70% من مجموع السكان ، يتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى أما المذهب الزيدي الشيعي فيمثلون قرابة 29% من مجموع السكان يعيش معظمهم في المناطق الساحلية.[2]

وقد شكلت القبيلة اليمنية تاريخيا وحدة سياسية اجتماعية واقتصادية متكاملة ومستقلة عن غيرها من الوحدات فكانت تمثل تنظيما لإدارة الموارد الطبيعية المملوكة ملكية جماعية، ووحدة عسكرية تضطلع بالدفاع عن أفرادها وتنظيم اجتماعي ينظم علاقة أفراده بعضهم بالبعض الآخر وقد تم تحديد العلاقات الاجتماعية المنظمة لتعاملاتهم

---

[1]- عبد الزهرة شلش العتابي، مرجع سابق، 240-241.

[2]- أمير خرشاني وعادل بوكلوة،"الأبعاد السياسية للظاهرة القلبية في المجتمعات العربية" (مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945- قالمة، 2013 -2014)،40.

اليومية وأنماط سلوكهم الاجتماعي، على أساس الأدوار التي يضطلعون بها في مجال إنتاج المتطلبات الاقتصادية للجماعة القبلية وحمايتها[1].

وحسب أحمد محمد أبو زيد وهو أستاذ محاضر بجامعة الجزيرة – دبي– ومدير الأبحاث بالمعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية، IICD يرى بأن الأطروحات القائلة بأن القبيلة هي مصدر عدم استقرار اليمن غير صحيحة، فالسجل التاريخي يثبت لنا أن أكثر أنواع النظم استقرارا التي تشهدها اليمن، هي تلك القائمة على أسس قبيلة متناغمة. وكون القبيلة شكل بدائي من أشكال السلطة الاجتماعية، لا ينتقص أبدا من قدرتها على فرض الأمن والاستقرار، ولكن المعيار هو السياق الذي تصنف فيه، وكيفية النظر إليها[2].

فالقبيلة هي نمط من تنظيمات ما قبل الدولة يفترض نظريا ضموره وتراجع أهميته السياسية مع تشكل الدولة القومية، فولادة الدولة كما يقول ماكس فيبر يشكل نهاية الوراثة، أي أن ولادة الدولة نهاية التنظيمات القبلية، ويقرر ابن خلدون " أن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها دولة" لكن بخلاف هذا نجد أن الدور السياسي للقبيلة في اليمن تعاظم في ظل الدولة القومية إلى درجة باتت فيها القبائل تشكل مكونا سياسيا وثقافيا أساسيا في المجتمع اليمني.[3]

تصنف البنية القبلية في اليمن إلى عدد من المستويات التنظيمية هي: الاتحاد القبلي، القبيلة، العشيرة، البيت.[4]

ويعد هذا التقسيم أكاديمي، ونجد انه من الناحية العملية مصطلح قبيلة يشير إلى الاتحاد القبلي، كما يستخدم لوصف العشيرة والقبيلة دون تمييز بين هذه المستويات

---

[1]– عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2009)،17.

[2]– أحمد محمد أبو زيد، الدور السياسي للقبيلة في اليمن: مستقبل الصراع في جنوب اليمن كدراسة حالة (دبي: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، 4.

[3]– عادل مجاهد الشرجبي وآخرون ،مرجع سابق، 47.

[4]– أمير خرشاني وعادل بوكلوة، مرجع سابق، 42.

وبالمقارنة بين التقسيم القبلي والإداري، فإن الاتحاد القبلي يمتد على مستوى عدد من المحافظات فيما تتطابق القبيلة مع المديرية غالبا وقد تضم العديد من المديريات وكما قد تتشارك أكثر من قبيلة في مديرية واحدة أحيانا أخرى، أما العشيرة فهي أقل انتشار من القبيلة فيما يتطابق البيت مع القرية.[1]

يرى محمد أبو زيد أن الطبيعة القبلية والمتعددة الطوائف للمجتمع اليمني تجبر المراقب لأوضاع اليمن على مراعاة الدور الذي تلعبه هذه القبائل في الحياة السياسية والاجتماعية اليمنية لكن اغلب الباحثين لديهم اعتقاد مسبق باعتبار أنهم ينظرون للقبيلة باعتبارها معيق للتمدن والتنمية والديمقراطية وأنها مرادفة للتخلف والرجعية.[2]

لكن حسب رأيي لكل مجتمع طبيعته التي دأب عليها فالمجتمع اليمني طبيعته تفرض عليه السير ضمن النظام القبلي باعتبارها قد شكلت المرجعية في تاريخ اليمن. والدليل على ذلك اخبر احد المواطنين اليمنيين لجريدة لوس أنجلس تايمز: " أنا في خدمة قبيلتي في أي شيء تطلبه مني لأنني لوحدي ضعيف، لكنني قوي بقبيلتي.[3]

المطلب الثالث: النظام السياسي في اليمن:

تمر الدولة اليمنية بأزمة شاملة نتيجة لنظام سياسي أضعف مرتكزاتها المؤسسية والقانونية واليمن دولة عربية إسلامية ذات نظام جمهوري، أعلن في الشمال عام 1962 عقب قيام ثورة 26 سبتمبر، وأعلن في الجنوب عام 1967 في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني وكلاهما اندمجا في دولة واحدة في 22 مايو/أيار 1990 وفق عملية توحد سلمي بين كيانين سياسيين.[4]

---

[1]- نفس المرجع، 42.

[2]- أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، 4.

[3]- نفس المرجع، 10.

[4]- فؤاد الصلاحي، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، متوفر على الرابط studies.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ: 2019/03/06.

ولقد مر النظام السياسي الذ ي تأسس في 22 مايو 1990م بإعلان قيام الوحدة بخمس فترات مختلفة ولكل فترة سماتها وخصائصها وهذه الفترات هي:

الفترةالأولى:

وتبدأ منذ أول يوم لإعلان تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22مايو 1990 م ، و تنتهي هذه الفترة في 27/إبريل/1993م وذلك بإجراء انتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطة العليا بموجب نتائج تلك الانتخابات بعد أن كانت هذه السلطات مشكلة وفق اتفاقية الوحدة وعلى أساس فترة انتقالية .[1]

الفترة الثانية:

فترة الإتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني وقد أتت هذه الفترة كنتيجة لانتخابات 27 إبريل 1993 م البرلمانية، وانتهت بخروج الحزب الاشتراكي اليمني في محاولة للانفصال سنة 1994 والتي شهدت حربا كبيرة وانتهت بفشل محاولة الانفصال والعودة إلى اليمن الموحد مرة أخرى[2].

الفترة الثالثة:

تميزت بإئتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، وبإجراء التعديلات الدستورية التي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس الرئاسة إلى رئيس الجمهورية، ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح ما أفسدته حرب الانفصال وتعزيز هيكلة مؤسسات الدولة في إطار اليمن الموحد بالإضافة إلى تنامي عدد مؤسسات المجتمع المدني، واستمرت هذه الفترة الى 27ابريل 1997.[3]

---

[1]– نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط : www.yemen-nic.info، أطلع عليه بتاريخ: 2019/03/06.

[2]– أمير خرشاني وعادل بوكلوة، مرجع سابق، 35.

[3]– نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.

الفترة الرابعة:

مرحلة حكم الحزب الواحد وقد استمر التحالف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح حتى انتخابات 1997 والتي تمكن فيها المؤتمر الشعبي العام من الحصول على أغلبية كبيرة وحصل الإصلاح على 63 مقعدا في انتخابات 1997، وقد تمكن المؤتمر بفضل الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها وبفضل عوامل أخرى من الانفراد بالحكم حيث شكل كافة الحكومات المتعاقبة منذ 1997 ودون شراكة من أي حزب آخر.[1]

-الفترة الخامسة :

تميزت هذه الفترة بإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة سنة 1999، يفوز فيها مرشح الإجماع الوطني الرئيس على عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999-2006م، كما شهدت هذه الفترة إقرار قانون السلطة المحلية، وتم إجراء انتخابات السلطة المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية وإنشاء مجلس الشورى، وتمديد فترة رئيس الجمهورية لتصبح 7سنوات وتمديد فترة مجلس النواب لتصبح 6 سنوات ما أعطى دفعة إضافية أخرى على طريق تعزيز الطابع الديمقراطي في البلاد .[2]

الفترة السادسة: من 2006 إلى 2011:

تمثل أهم فترة بالنسبة لليمن، عقب تنحي الرئيس علي عبد الله صالح سنة2011 بعد ضغط الشارع فيما عرف بثورة الشباب السلمية والتي كانت مدعومة من قبل العديد من القوى والتيارات الغربية والقبلية والمرور إلى مرحلة انتقالية وحسب الباحثين فإن اليمن تتسم باحتوائها على نظامين سياسيين الأولى: نظام سياسي رسمي تحكيمي لأن من يتسلمه يعد مفوضا رسميا في تسيير الدولة والمجتمع مستندا في ذلك إلى الدستور

---

[1]- ناصر الحسيني، النظام السياسي في اليمن الرقص على رؤوس الثعابين، متوفر على الرابط: www.inbaa.com أطلع عليه بتاريخ: 2019/03/06.

[2]- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.

والقوانين. إضافة إلى نظام سياسي قبلي، حيث تشكل القبيلة في اليمن مفهوما سياسيا تجمع بعضا من صفات الحزب السياسي وبعض من سمات جماعات المصلحة والضغط.[1]

ولكن رغم هذا فإن اليمن دولة عربية إسلامية ذات نظام جمهوري حسب ما ينص الدستور والذي ينص كذلك على أن النظام السياسي للجمهورية يقوم على التعددية السياسية والحزبية وتتوزع السلطات فيه على ثلاث: السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ثم السلطة التشريعية وأخيرا السلطة القضائية مع الفصل بينهما وظيفيا، غير ان واقع الممارسة يعكس سيطرة كاملة للسلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية على بقية السلطات حيث يحظى الرئيس بصلاحيات واسعة تفتقد معه السلطات الأخرى لأي دور فاعل ومستقل.[2]

---

[1]– أمير خرشاني وعادل بوكلوة، مرجع سابق، 36.

[2]– فؤاد الصلاحي، مرجع سابق .

المبحث الثاني: دراسة في حيثيات الأزمة اليمنية وأطرافها.

لقد مرت الأزمة في اليمن بمسارات طويلة منذ حروب صعدة إلى غاية الآن، كما بلغت الأزمة في اليمن مستوى معقد، لتعدد الأطراف المحليين والخارجيين، كما نجد أن العلاقات الخارجية للأطراف الداخلية في اليمن لها دورها في التأثير على النزاع.

المطلب الأول:مسارات الأزمة وأطرافها في اليمن

نجد أن الأزمة في اليمن تعتبر نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء[1]. وقد بدأت الأزمة في اليمن بمجموعة من الأحداث المتواترة باعتبار أن الصراع في اليمن متخم بجماعات ومصالح متعارضة.[2]

ونجد أن الأزمة اليمنية أزمة معقدة التركيب متعددة الجوانب ومتداخلة الأطراف وتتكون من شقين داخلي وخارجي الشق الأول يتمثل بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني واستمرار غياب هذا المشروع جعل حل الأزمة أكثر تعقيدا والشق الثاني يتجسد بالصراعات الإقليمية وخاصة بين ايران والسعودية اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي ، ونجد أن طرفي الصراع السياسي في اليمن يضم كلا منها قوى وكيانات سياسية وقيادات وجماعات.[3]

ونشير هنا إلى جماعة الحوثيين وينتسب الحوثيون إلى بدر الدين الحوثي، الزعيم الروحي لحركتهم ووالد حسين الحوثي قائدهم الذي قتل في 2004 في أول مواجهة مسلحة بين الحركة ونظام الرئيس السابق على عبد الله صالح فخلفه أخوه الأصغر، وهم

---

[1]– فريق الأزمات العربي،"الأزمة اليمنية إلى اين؟،" مركز دراسات الشرق الأوسط–الأردن– 7 (2015):5.

[2]– الكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفات متباينة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 4.

[3]– تفاصيل الازمة اليمنية ومسارتها، موقع التغير نت، متوفر على الرابط https://www.al-tagheer.com أطلع عليه بتاريخ: 2018/12/19.

من أتباع المذهب الزيدي (أقرب المذاهب الشيعية إلى المذهب السني) وهم كذلك يؤمنون بفكرة الإمامة التي تحصر ولاية الأمر في البطنين أي في طبقة السادة من نسل الحسن والحسين "رضي الله عنهما".[1]

ونجد أن الحوثيون قد برزوا على مسرح السياسة اليمنية بسبب تمردهم المسلح على نظام صالح الذي اخفق في إنهاء هذا التمرد على مدار ست جولات عسكرية امتدت من 2004 إلى 2010.[2]

حيث بدأت الجولة الأولى في يونيو 2004 ما يسمى بتمرد صعدة وهو تمرد بدأ في يونيو عندما تزعم حسين بدر الدين الحوثي رئيس الفصيل الشيعي الزيدي انتفاضة ضد الحكومة اليمنية، معظم المقاتلين من محافظة صعدة شمال غرب اليمن، أما الحكومة اليمنية فمن جهتها تتهم جماعة الشباب المؤمن بأنها تسعى للإطاحة بها وتطبيق القانون الديني الشيعي على البلاد.[3] وقد استمر القتال بين الجانبين حتى العاشر من سبتمبر 2004 عند ما تمكنت القوات الحكومية من الوصول إلى موقع حسين الحوثي، وقتله مع عدد من أنصاره ثم أعلنت الحكومة وقف أحادي الجانب للقتال، تلا ذلك ب10 أيام تسليم العشرات من المقاتلين أنفسهم للسلطات نتيجة وساطات قبلية .[4]

وبالنسبة للجولة الثانية بدأت من مارس 2005 إلى مايو 2005 حيث ميز هذه الجولة وجود اتهامات متبادلة بين الحكومة وبدر الدين الحوثي الذي تزعم الحركة بعد وفاة ابنه حسين الحوثي حيث اتهمت الحكومة اليمنية بدر الدين الحوثي وعبد الله الرزامي باستئناف التمرد ورد الرزامي بأن علي عبد الله صالح لا يريد للصراع أن ينتهي

---

[1]– أحمد يوسف أحمد،"أزمة اليمن... حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية،" آفاق المستقبل 27 (2015):27.

[2]– نفس المرجع.

[3]– تصنيف حروب اليمن، متوفر على الرابط: https://www.marefa.org، أطلع عليه بتاريخ: 2019/04/24.

[4]– الحوثيون تاريخ من الصراع المسلح، متوفر على الرابط: https:aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ: 2019/04/24

وبعد سلسلة من المناوشات تصاعد النزاع في أواخر مارس وفي ماي أعلنت الحكومة مرة أخرى أنها انتصرت من جانب واحد وأعلنت انتهاء العمليات العسكرية ومع ذلك استمر القتال المتقطع.[1]

أما الجولة الثالثة والتي امتدت من أواخر عام 2005 حتى أوائل عام 2006 قد نتجت عن استمرار المناوشات من الجولة الثانية وظهر في تلك المواجهات متغير جديد هو العنصر القبلي، حيث بدأت المعارك على شكل مواجهات بين رجال قبائل موالية للحكومة ومقاتلين قبليين يدعمون المسلحين الحوثيين، وقد ظهر في تلك الفترة أخوا حسين الحوثي عبد الملك الحوثي ويحي الحوثي، كما شهدت محاولات حكومية لتهدئة الصراع وذلك كما يقول المراقبون نتيجة قدوم موعد الانتخابات الرئاسية.[2]

وفيما يخص الجولة الرابعة والتي امتدت من كانون الثاني/ ينار 2007 حتى حزيران/ يونيو 2007 فقد اندلعت جزئيا بسبب تهديدات للجالية اليهودية في صعده، حيث تصاعد القتال بسرعة وامتد إلى جميع أنحاء صعدة والمحافظات المجاورة.[3]

وقد وضعت الوساطة القطرية حدا لهذه الجولة الرابعة ففي أيار/مايو2007 زار أمير قطر الشيخ حمد اليمن، والتقى وفد من وزارة الخارجية القطرية الزعامة الحوثية، وبعد ذلك بفترة قصيرة سافر يحي الحوثي إلى قطر، وعقب هذه الاجتماعات تم وضع قائمة من المبادئ العامة أدت إلى وقف إطلاق النار في منتصف يونيو2007، خطة السلام القطرية والتي أطلق عليها اسم اتفاق الدوحة وأبقيت سرية في البداية، و تضمن الاتفاق عدد كبيرا من العناصر وعلى الرغم من ذلك فإن اتفاق الدوحة قد فشل وانهار الاتفاق لكن مبادئه لا تزال تشكل الأساس المرجح لأي تسوية في المستقبل.[4]

---

[1]– كريستوفر بوتشيك،اليمن: على شفا الهاوية الحرب في صعدة: من تمرّدٍ محلّي إلى تحدٍّ وطني، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 110 (2010): 14.

[2]– الحوثيون تاريخ من الصراع المسلح، مرجع سابق.

[3]–كريستوفر بوتشيك، مرجع سابق، 13.

[4]– نفس المرجع، 14

وبالنسبة إلى الجولة الخامسة فقد كانت في مارس /آذار 2008 وقد اندلعت اثر اتهامات السلطة للحوثيين بخرق اتفاق الدوحة وقد امتد القتال في تلك الجولة إلى منطقة بني حشيش شمال العاصمة صنعاء كما استمر بمدينة صعدة والجزء الشمالي من محافظة عمران ويوم 17 يوليو/ تموز 2008 أعلن صالح وقفا أحادي الجانب لإطلاق النار وقد وافق ذلك الذكرى الثلاثين لتوليه الحكم وقد تباينت تفسيرات المحللين لهذا الإعلان منها خشيته خروج الوضع عن السيطرة أو لوجود وساطة محلية أو انتقادات أمريكية وأوروبية متزايدة للوضع الإنساني في محافظة صعده وبالنسبة للجولة السادسة والتي كانت في 11 أغسطس/ آب 2009 فقد انطلقت بعد اتهامات للحوثيين باختطاف أجانب.[1]

حيث هيأت عمليات الخطف المسرح لأحدث جولة من حرب صعدة.[2] وقد اتسمت هذه الجولة بتكثيف عمليات القصف الجوي منذ اليوم الأول لاندلاعها على مناطق الحوثيين واستمرت المعارك بشكل متقطع إلى أن توقفت يوم 12فبراير/ شباط 2010 وانسحب الحوثيون بعدها من شمالي صعدة يوم 25 فبراير/ شباط وخلفت هذه الحرب مئات القتلى من الجانبين وتسببت في نزوح عشرات الآلاف.[3] وعندما بدأت انتفاضة عام 2011 وجدوها فرصة سانحة لزيادة شعبيتهم فانخرطوا في صفوفهم وزايدو على مطالبها برغم التناقض التام بين شعاراتها وما يؤمنون به.[4]

وبالنسبة لحيثيات احتجاجات 11فبراير 2011، فقد بدأت حالة الغضب الشعبي بسبب البطالة والفساد الحكومي إلى أن وصلت إلى حالة غير مسبوقة في أواخر العام 2010 بعد أن اقترح الرئيس صالح تعديل قوانين الانتخابات والدستور حتى يتاح له

---

[1]– الحوثيون تاريخ من الصراع المسلح، مرجع سابق.

[2]– كريستوفر بوتشيك، مرجع سابق، 15.

[3]– الحوثيون تاريخ من الصراع المسلح، مرجع سابق.

[4]– احمد يوسف أحمد، مرجع سابق، 27.

الترشح مرة سابعة لدى انتهاء رئاسته في عام 2013، وفي كانون الثاني 2011 وبعد أن ألهمت التظاهرات الشعبية في تونس ومصر اليمنيين خرج الآلاف منهم الشوارع للمطالبة بوضع حد لحكم صالح القائم منذ 33 عاما، وبحلول شهر شباط تزايد عدد المتظاهرين ليصل الى مئات الآلاف وعلى اثر هذا التطور قامت القوات الحكومية والقوى الموالية لها بالرد على المظاهرات السلمية بشكل دموي لا سيما في العاصمة صنعاء وعدن تعز[1].

ونجد أن الأوضاع في اليمن لم تكن وليدة اندلاع الاحتجاجات بل كانت نتيجة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات، شهدت تفاقم الكثير من الأزمات الداخلية.[2] كما نجد أن الأجواء الداخلية كانت مهيأة لاندلاع الثورة على خلفية معاناة المواطنين من سوء الأحوال المعيشية[3]، وسوء الأوضاع السياسية وكذا سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانتشار الفساد والبطالة والفقر، حيث تبلغ نسبة البطالة 35% على الأقل وعدد السكان نحو 23 مليون نسمة يعيش نحو 40% منهم تحت خط الفقر[4].

كما برز دور القبائل على الساحة السياسية اليمنية كطرف في صناعة الثورة وعامل رئيسي في إدارة الأزمة، حيث تغيرت الخريطة القبلية بعد اندلاع الثورة على اعتبار ان ميزان القوى القبلي لم يعد يرجع كفة النظام بسبب الانشقاقات واستمرار تواجد القبائل الى ساحة التغيير، حيث نجد أن القبيلة في مرحلة الثورة ساهمت في صياغة تفاعلاتها الداخلية حيث أصبحت تشارك بقوة في واجهة المشهد الشعبي[5].

---

[1]- محمد كنوش الشرعة، "إشكالية التحولات السياسية في اليمن: الفرص والتحديات 1990-2012،" المنارة 4(2013):313.

[2]- نبيل محسن يحي بدر الدين،مرجع سابق، 174.

[3] – محمد فوزي حسن، " تطورات الأزمة اليمنية، " آفاق عربية 1 (2017): 131.

[4]- الاحتجاجات في اليمن وتداعيات ثورة الشباب، متوفر على الرابط:https://www.samaa-news.net اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/28.

[5]- أمير خرشاني وعادل بوكلوة، مرجع سابق، 77-78.

كما نجد أن الاحتجاجات في اليمن تميزت بطابعها السلمي حيث لم يكن متصورا ان المجتمع اليمني ينزل إلى ساحات الإعتصامات المؤيدة للتغيير بدون سلاح على اعتبار أن الصورة النمطية للشعب اليمني بأنه مجتمع قبلي تقليدي محافظ ومسلح يمتلك أكثر من 60 مليون قطعة سلاح بأشكالها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة إلا انه نزل إلى ساحات وميادين الإعتصامات بدون سلاح.ويوضح الجدول خصوصية الاحتجاجات في اليمن،حيث يوجد توازن وتشابه نسبي بين الأطراف المتصارعة في اليمن المؤيدة للتغيير والرافضة للتغيير من حيث الوسائل وأماكن الإعتصامات والأطراف المشاركة فيها،وإدارة الأطراف الداخلية لها والمواقف الإقليمية والدولية منها [1].

جدول رقم (02): يوضح خصوصية الاحتجاجات في اليمن:

أوجه المقارنة	النظام الحاكم الشرعية	الحركة الاحتجاجية والمعارضة
وصف الاحتجاجات	أزمة بين السلطة والمعارضة	ثورة التغيير الشعبية السلمية ضد النظام
الهدف	البقاء في السلطة من خلال شرعيته الدستورية مع عمل إصلاحات تؤدي إلى المشاركة السياسية.	المطالبة بإسقاط النظام من اجل الوصول إلى السلطة والثروة وإقامة الدولة المدنية
أطراف النزاع	الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه نظام الرئيس على عبد الله صالح وسلطته السياسية ومكوناتها.	المعارضة و يمثلها أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم والحراك في الجنوب والحوثيون في الشمال والشباب
الوسائل	التظاهر والاعتصام في الساحات والميادين سلميا وإقامة شعائر صلاة الجمعة في الساحات المتواجد فيها	التظاهر والاعتصام في الساحات والميادين سلميا وإقامة شعائر صلاة الجمعة في الساحات المتواجد فيها

[1]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 178- 179.

اماكن الاحتجاجات	عدد من الساحات في العاصمة صنعاء أهمها ميدان التحرير وميدان السبعين وعدد من الساحات في المحافظات	عدد من الساحات في 17 محافظة كان أهمها في العاصمة صنعاء (ساحة التغيير في الدائري وشارع الستين) وساحة التغيير في تعز وعدن
الأطراف المشاركة	– الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تتبع الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه. – رجال القبائل المؤيدين للنظام. – الجيش المؤيد للشرعية قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وقوات الأمن المركزي.	–الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني والتي تتبع المعارضة أحزاب اللقاء المشترك وشركاءهم. –رجال القبائل المعارضين للنظام. –الجيش المنظم للثورة (الفرقة الأولى مدرع و الألوية التابعة لها. – الحوثيون شباب الصمود. – الحراك لجنوبي. – المستقلون من الحزب الحاكم والحكومة.
المبادرات السياسية الداخلية	قام الرئيس بتقديم عدد من المبادرات لحل الأزمة أهمها مبادرته في مجلس النواب ومبادرة العلماء.	قيام المعارضة بالرد على مبادرات الرئيس وكل مرة ترفع سقف مطالبها عما جاء في مبادرة الرئيس.
المواقف الدولية والإقليمية	أ– الموافقة على تغيير رأس النظام. ب– تأييد وتبني التسوية السياسية المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.	أ– عدم الموافقة على الحسم الثوري. ب– تأييد وتبني التسوية السياسية المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

(**المصدر**: نبيل محسن بدر الدين، " البعد الخارجي لإدارة عملية التغيير في اليمن" (أطروحة دكتوراء، جامعة تونس – المنار– ، 2017– 2018)، 180).

وفي الثالث من ابريل 2011 تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة لاحتوائها وتبنت " المبادرة الخليجية " وهي مشروع اتفاقية سياسية لتهدئة ثورة الشباب اليمنية عن طريق نظام نقل السلطة في البلاد.[1]

وبعد 5 أشهر من المظاهرات التي شابها العنف والجهود الفاشلة من مجلس التعاون الخليجي للتفاوض على استقالة صالح، أصيب صالح بجروح خطيرة في هجوم على المجمع الرئاسي في حزيران (يونيو) عام 2011 وسافر إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي وبعد8 أشهر والمفاوضات المطولة التي أجراها مجلس التعاون الخليجي، انتقلت الرئاسة إلى عبد ربه منصور هادي في شباط (فبراير 2012)، الذي كان نائب الرئيس صالح والقائم بأعمال الرئيس خلال فترة علاج صالح خارج البلاد[2].

وفي 6 شباط 2015، اصدر الحوثيون إعلانا دستوريا نص على عزل الرئيس عبد ربه منصور هادي وتعطيل الدستور وتشكيل المجلس الثوري الرئاسي واستطاع الرئيس المحتجز الهرب واللجوء إلى عدن جنوبي البلاد حيث أعلن من هناك رفضه لإجراءات الحوثيين واستمراره بمهامه وتحالف الحوثيون مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح والقوات الموالية له وفي 21 مارس 2015 تقدموا نحو مدينة تعز وفي 25مارس وبعد نقل الرئيس إلى الخارج وتقدم الحوثيين نحو عدن، أعلنت السعودية عن قيام تحالف من عشر دول بقيادتها في مواجهة الحوثيين وأنصار الرئيس علي عبد الله صالح وانطلاق ما أسمته بعاصفة الحزم.[3]

---

[1]– محمد فوزي حسن، مرجع سابق، 131.

[2]– إيريك روبنسون وآخرون، ما العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن؟ (كاليفورنيا: مؤسسة Rand، 2017)، 6–7.

[3]– حسن كريّم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟(د.ب.ن:الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2015)،9–10

المطلب الثاني: العلاقات الخارجية للأطراف الداخلية و تأثيراتها على النزاع.

لقد ساهم في تطور الأزمة في اليمن عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية حيث نجد تاريخيا تولي السعودية اهتماما كبيرا لمجريات الأوضاع في اليمن كدولة جوار لاعتبارات سياسية وأمنية واحتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية حيث انه عندما شهدت البلاد ثورة شعبية واحتجاجات واسعة استمرت شهورا في العام 2011 ضد النظام الحاكم في اليمن، دعمت السعودية حليفها – سابقا– علي عبد الله صالح قبل ان تلعب دورا مهما في بلورة صياغة سياسية انتقالية عبد المبادرة الخليجية التي تخلى صالح بموجبها عن الرئاسة لنائبه منصور هادي[1]، ونجد أن هادي يحظى بتأييد قوي من بلدان الجوار المباشرة لليمن.[2]

ونجد أن دول مجلس التعاون الخليجي قد قامت بدعم من المجتمع الدولي بتبني (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية) لحل الأزمة، وذلك خشية من نجاح الثورة وانتقالها إلى دولها، حيث نجد أنه عند اندلاع الاحتجاجات في اليمن تبين للدول الخليجية ان جهودها على مدى عقد من الزمن والتي كانت تعتمد على الأدوات الاقتصادية لحل الأزمات التي تواجه اليمن، بأنها لا تكفي وان كانت مهمة لإدارة الأزمة وتسوية الصراع السياسي في اليمن، وأنه لابد من توحيد مواقف دول الخليج العربية في نطاق مجلس التعاون الخليجي بشأن السياسة التي يجب إتباعها في التعامل مع الأحداث في اليمن[3].

وبالتالي كان حلها عربيا عبر " المبادرة الخليجية" ومرتبطا بالمنظمة الدولية التي انتدبت مبعوثا دوليا لدعم الجهد الخليجي من اجل التوصل إلى تسوية، إلا أنها صادفها الكثير من المعوقات والعراقيل في جولاتها المختلفة نتيجة التطورات الدراماتيكية على

---

[1] – فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، 5، 11.

[2] – ألكسندر مترسكي، مرجع سابق، 6.

[3] – نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 177، 205.

الصعيدين الميداني والسياسي طيلة السنوات الماضية، وكان آخر محطاتها مفاوضات الكويت للسلام، ومازال التعثر حليفها، فيما تتواصل جهود البناء أمميا على ما تم الاتفاق عليه في الجولات السابقة لإيجاد حل سياسي عاجل للازمة في اليمن التي بات استمرارها ينذر أيضا بتمدد الإرهاب بشكل يهدد ليس أمن المنطقة فحسب بل الأمن الدولي.[1]

ولهذا يمكن القول بأن دول الخليج وخاصة السعودية كان لها الدور الرئيسي في التأثير على مسار الثورة وتحويلها إلى مسار التسوية السياسية عام 2011 من خلال بلورة الجهود الدولية فيما يعرف بمجموعة أصدقاء اليمن أو من خلال علاقاتها المباشرة بعدد من القوى السياسية اليمنية لممارسة الضغوط عليها للتوقيع على المبادرة الخليجية أو بدفع الأطراف المعنية لتنفيذ الخطوات التي تضمنتها تلك المبادرة.[2]

ونجد أن إيران من جهتها لها علاقات مع احد الأطراف الداخلية والمتمثلة في حركة الحوثيين.

حيث دعمت إيران الجماعة الحوثية منذ بداياتها، وذلك عبر الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية كما استثمرت إيران في الحوثيين عسكريا وامنيا من خلال تدريبهم في إيران ولبنان حسب الرئيس اليمني هادي وتقارير أخرى، فضلا عن دعم قناة إعلامية تابعة للحوثيين تبث من الضاحية الجنوبية في بيروت ويرى بعض الخبراء أن هدف إيران الأساسي في اليمن يتمثل في ان يكون دولة رخوة تستطيع إيران أن توظفها في تحجيم الدور السعودي ودول الخليج، كما تشكل لها نفوذا استراتجيا على باب المندب معبر الملاحة الدولية وفي سبيل ذلك، فإن الدعم الإيراني لا يقتصر على الحوثيين بل أن إيران تدعم أيضا علي سالم البيض الذي يدعو الى انفصال الجنوب

[1]- محمد فوزي حسن، مرجع سابق، 130.

[2]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 215.

ولديه قناة (عدن مباشر– Live) التي تبث من جنوب بيروت، كما انها تدعم جناحا ليبراليا في تعز وله قناة الساحات تبث من الجنوب أيضا.[1]

وقد ساهمت الظروف التي تمر بها اليمن في إفساح المجال لتغلغل النفوذ الإيراني، وحاليا فقد صار لطهران قوى سياسية واجتماعية يمنية حليفة، تمتلك تأثيرا في مسار الأحداث في اليمن، ولا زالت إيران وحلفائها يبذلون جهودا متواصلة لاستقطاب المزيد من الأفراد والقوى السياسية، والأخطر من ذلك أن عددا من التيارات والقوى السياسية اليمنية (الحوثيون فصائل الحراك المطالبة بالانفصال، ونظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح) باتت تربط نجاحها في تحقيق أهدافها بتوثيق تحالفها واستمرار حصولها على الدعم اللوجيستي من طهران.[2]

ففي الفترة ما بين أواخر 2011 وأوائل 2012 بدا أن إيران حسب تقرير لنيويورك تايمز قد كثفت من اتصالها السياسي بالمتمردين الحوثيين وغيرهم من الشخصيات السياسية في اليمن وزادت من شحنات الأسلحة إليهم، بوصف ذلك جزء مما يصفه مسؤولون عسكريون وإستخباراتيون أمريكيون بأنه جهد إيراني متنام لتوسيع نطاق نفوذ طهران في منطقة الشرق الأوسط بأكملها،وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوى " بأن المساعدات الإيرانية تتشكل أساسا من بنادق أوتوماتيكية وقاذفات قنابل ومواد لصنع قنابل ... إلى جانب ملايين الدولارات تذهب جميعا الى تقوية شوكة الحوثيين في حال نشوب مواجهة مسلحة مع القوات الحكومية او القاعدة او القبائل".[3]

ونجد أنه بعد التوقيع على المبادرة الخليجية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسيا توافقيا للجمهورية بدأ الدور الإيراني في

---

[1]– فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، 12.

[2]– عبد الله فهد النفيسي وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014م)، 196.

[3]– أحمد أمين الشجاع،بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون: مراجع ومواجع (الرياض: مركز البحوث والدراسات 1434 هـ)، 159– 160.

التصاعد حيث تعددت وتنوعت الأدوات وكذلك القوى التي يتعامل معها بعد أن كانت مقتصرة في المرحلة السابقة على الحوثيين وبعض فصائل الحراك، فقد تمكنت إيران من استقطاب عدد من أعضاء مجلس النواب ،بعضهم محسوب على الحزب الاشتراكي وبعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من الإعلاميين كما كثفت طهران من أنشطتها لتخريب التسوية السياسية مع تدعيم عدد من المظاهرات التي استهدفت المبادرة الخليجية.[1]

ونجد أن العلاقات الخارجية للأطراف الداخلية في اليمن لم تكن مقتصرة على السعودية وإيران فحسب حيث نجد أن اليمن تتمتع بعلاقات شراكة وتعاون اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي وعلاقات تعاون في محاربة الإرهاب، إذ ساهم الاتحاد الأوروبي في تقريب وجهات النظر بين السلطة والمعارضة حول الإصلاحات الانتخابية من خلال تقارير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات التي اعتبرت أساسا للمفاوضات بينهما، كما عمل على الدعوة إلى الحوار بين الأطراف المتصارعة والدعوة إلى الانتقال السلمي للسلطة، ومساندة مبادرة مجلس التعاون الخليجي لتسوية الأزمة، وتقديم بعض المعونات الانسانية للحكومة اليمنية، كما كانت هناك تصريحات قوية من فرنسيين وبريطانيين تطالب بسرعة: نقل السلطة حيث تقدموا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي تحث فيه الرئيس صالح على سرعة التوقيع على المبادرة الخليجية[2].

ونجد ان الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى كانت لها علاقات مع الأطراف الداخلية في اليمن حيث ركزت على دعم وبقاء النظام السياسي بحجة كونه القادر على محاربة الإرهاب في إطار استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب في اليمن[3].

---

[1]- عبد الله فهد النفيسي وآخرون، مرجع سابق، 202.

[2]- نبيل محسن يحي بدرالدين، مرجع سابق، 224.

[3]- صالح ناصر جعشان، " المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010)- دراسة سياسية-" (رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012)،162.

حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن من زاوية احتواء " تنظيم القاعدة "، ومن هنا كان التقدير الأمريكي للرئيس هادي الذي استمر بالسماح للولايات المتحدة الأمريكية بحرية التحرك في اليمن ضد "تنظيم القاعدة" سواء من خلال هجمات طائرات بدون طيار أو العمل الإستخباري[1].

ونجد أن روسيا هي الأخرى من جهتها كانت ضمن الدول العشر المعنية بمتابعة تنفيذ الأطراف اليمنية للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي، وتقوم بدور خاص في ثلاثة قضايا: ملف الحوار مع شباب الثورة، بهدف معرفة مطالبهم وتمثيلهم في الحوار الوطني، تمهيدا لرفع الاعتصامات وثانيا القيام بدور الوسيط المقرب لحث الرئيس السابق وعائلته الاستجابة للقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية واللجنة العسكرية، وثالثا النشاط في مجلس الأمن وخاصة عند اصدار بيانات بشأن التزام الاطراف بتنفيذ ما هو مطلوب منها.[2]

[1]– فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، 13.

[2]– نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 225.

الفصل الثالث

تدخل التحالف العربي في اليمن :الوسائل والمآلات

الفصل الثالث: تدخل التحالف العربي في اليمن: الوسائل والمآلات

يتم النظر إلى التدخل بوصفه معطى أساسي في فهم عديد الظواهر في حقل العلاقات الدولية، خاصة تلك المتعلقة باستعمالات القوة، وتبريرات ذلك الاستعمال، ومآلات الأوضاع المنبثقة عن الفعل التدخلي للدولة، أو مجموع الدول المتدخلة.[1] وعلى هذا الأساس فسنعالج في هذا الفصل عملية تدخل التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية تحت مسمى عاصفة الحزم، وتجدر الإشارة إلى أن التدخل السعودي في اليمن لم يكن الأول.

المبحث الأول: خلفية التدخل العسكري في اليمن:

إن تدخل التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية كان تحت مجموعة من الأسباب والمسوغات التي اتخذتها الدول المتحالفة في عمليتها التدخلية، وقد كرست لذلك العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها بالأساس، وانطلاقا من ذلك فقد تباينت المواقف الدولية من التدخل بين مؤيد ومعارض، وكل هذا سوف نعرج إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسباب التدخل في اليمن:

لقد شنت في الساعات الأولى من صباح يوم الخميس الموافق 26 مارس 2015عدد من الدول بقيادة المملكة العربية السعودية، غارات جوية مكثفة على اليمن مستهدفة عددا من المواقع العسكرية والمؤسسات الحكومية والسيادية المسيطر عليها من الحوثيين والرئيس صالح.[2]

---

[1]- سليم حميداني،"الادراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية :النزاع اليمني نموذجا (1962-1970)"(أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ،2015-2016)،38

[2]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 310.

حيث بدأت التدخل العسكري فيما يطلق عليه عملية عاصفة الحزم.[1] والدول المشاركة فيها البالغة عشر دول تضم: السعودية وقطر والبحرين والكويت والإمارات ومصر والأردن والسودان والمغرب وباكستان واتضح فيما بعد عدم مشاركة باكستان إضافة إلى الدعم اللوجستي والاستخباري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وتعتبر العملية التي قامت بها السعودية بالأساس عملية غير مسبوقة في تاريخ السياسية الخارجية السعودية حيث كانت دائما تعتمد على التدخل غير المباشر من خلال الدعم المالي كما حدث مسبقا في ثورة 1962 في اليمن.[3]

ولقد انقسمت العمليات العسكرية في اليمن إلى مرحلتين المرحلة الأولى: عاصفة الحزم التي بدأت في 26مارس 2015 حتى 21 افريل 2015 وركزت على:

– تكثيف الضربات الجوية لمعاقل الحوثيين وإعادة الشرعية إلى اليمن المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي ومنع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة وإبعاد خطرهم على الحدود السعودية، أما المرحلة الثانية فبدأت في 22 أبريل 2015 وكان التطور العسكري الأبرز بها هو بدء العملية البرية في 13 سبتمبر 2015 والتي كانت تهدف إلى سرعة استئناف العملية السياسية ومكافحة الإرهاب والتصدي للعمليات العسكرية للمليشيات الحوثية ومنع وصول الأسلحة جوا و بحرا إلى الحوثيين وحليفهم صالح [4] .

1– التدخل العسكري في اليمن 2015، متوفر على الرابط https://www.marefa.org، أطلع عليه بتاريخ 2018/10/13.

2– نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 311.

3– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مدى مشروعية التدخل السعودي في اليمن وفقا القواعد القانون الدولي متوفر على الرابط: https://democraticac.de أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/28

4– ورد مساعد الشاعري،الحرب على اليمن وإشكاليات التحالف العربي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متوفر على الرابط: www.hadaracenterاطلع عليه بتاريخ 2019/04/24.

ونجد أن قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن كان لعدة أسباب من بينها:

- الطلب الذي تقدم به الرئيس عبد ربه منصور هادي لإيقاف الحوثيين الذين أصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن التي يقيم فيها هادي بعد انقلاب اليمن 2014[1]، ويهدف إلى الدفاع عن الحكومة اليمنية الشرعية ومنع ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران من السيطرة على البلاد.[2]

وهناك من يقول بأن عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل كانت من وجهة نظر سعودية ضرورة إستراتيجية ومصلحة قومية لأن اليمن حسب السعودية مجالا حيويا وبالتالي فقرار التدخل كان لأسباب سياسية وأمنية وخلافات سابقة تتعلق بالأمن القومي للسعودية ودول الخليج أكثر منه التزام قانوني بإعادة الشرعية للنظام السياسي اليمني.[3]

وبالتالي تتضافر العديد من المسوغات التي اتخذتها السعودية كذرائع ومن بين أيضا أهم الأسباب والمسوغات: ما تتمتع به اليمن من ثقل استراتيجي إقليمي وكذا وجود احتياطات نفطية مقبولة خاصة في المناطق الحدودية الشرقية والتي يمكن أن توجه عائداتها نحو تحديث القدرات العسكرية بشكل يجعله قوة عسكرية لها ثقلها في الميزان الاستراتيجي وهذا ما من شأنه أن يتحول إلى مصدر تهديد كبير لدول الخليج في حالة حدوث صراعات ونزاعات هذا من جهة[4].

ومن جهة أخرى نجد أن السعودية تشارك الجغرافيا مع اليمن فالسعودية صاحبة أطول حدود برية مع اليمن، وقيم الجوار المعتادة كـ(التداخل والارتباط الاجتماعي

---

[1]- التدخل العسكري في اليمن 2015، مرجع سابق.

[2]- عبد الحق الصنايبي، التدخل السعودي في اليمن...طموحات شخصية أم مقاربات أمنية، متوفر على الرابط: https://www.hespress.com اطلع عليه بتاريخ 2019/02/16.

[3]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 325-326.

[4]- صريح صالح صالح القاز، " دور القوات المسلحة في النظام السياسي اليمني" (اطروحة دكتوراه، جامعة تونس- المنار- 2017، 2018)،294.

والثقافي) فاليمن تعتبر احد المجالات الحيوية والأمنية للسعودية كما انه يتحكم في مضيق باب المندب الدولي وخط الملاحة الدولية والذي ينقل صادرات النفط الخليجي إلى دول العالم.[1]

كما نجد انه لطالما كانت العلاقات التاريخية بين اليمن والسعودية مضطربة حيث طالتها الصراعات فالعلاقة السعودية اليمنية منذ تأسيس الدولتين وخلال عقود لم تكن في حال من الأحوال تأخذ طابع الثبات والاستقرار.[2]

كما نجد قرار الدول المتدخلة بالأساس هو لحماية مصالحها واعتبرت ذلك واجبا، حيث نجد أن مشاركة مصر والأردن والسودان إلا دليل على حماية مصالحها في باب المندب.[3]

وقد أشار الكاتب البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط ديفيد هرست إلى أن أهم الأسباب التي دفعت السعودية للتدخل العسكري المباشر في اليمن من خلال إطلاق عملية عاصفة الحزم هو انه لو سقطت عدن وسقط معها مضيق باب المندب الذي تمر من خلاله كل شحنات النفط المتجهة نحو قناة السويس فإن ثلاث أرباع الجزء الأكبر كثافة من حيث السكان فيه سيصبح في أيدي جماعة الحوثي وهذا ما من شانه أن يشكل التهديد المباشر للسعودية.[4]

كما نجد أنه من بين أهم أسباب التدخل سيطرة الحوثيين على اليمن والذي يمكن أن يترتب عليها العديد من التداعيات الجيوستراتيجية والاقتصادية على الدول المتدخلة.[5]

---

[1]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق،326.

[2]- صريح صالح صالح القاز، مرجع سابق، 290.

[3]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 328.

[4]- صريح صالح صالح القاز، مرجع سابق،299.

[5]- ورد مساعد الشاعري، مرجع سابق،5.

كما نجد أن حركة الحوثي تعتمد الأساليب ذاتها التي تسلكها التنظيمات الشيعية المدعومة من إيران حيث العمل الثقافي والتدريب العسكري حيث كان للحوثي هدف مرحلي يتمثل في بناء تنظيم فكري قوي على أسس مذهبية وولاء طائفي ليحقق قدرا من التماسك.[1]

ويعتبر الدور الذي تحاول إيران أن تلعبه في اليمن من بين الأسباب التي دعت السعودية للتدخل حيث تعتبر السعودية نفوذ إيران إلى اليمن يشكل لها تهديد، لذلك عملت السعودية على محاولة التقليل من النفوذ الإيراني في المنطقة.

وفي هذا الصدد يؤكد عبد الله الفقيه –أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء– أن المحاولات الإيرانية الحثيثة للتغلغل في اليمن لم تعد سياسيا وإعلاميا وأمنيا خفية أو تحتاج الى الكثير من المهارة لرؤية ملامحها،فإيران–من منظوره– تستغل الضعف الكبير الذي تعانيه الدولة اليمنية ويضيف " إيران تسعى لخلق منطقة نفوذ في هذا الجزء المهم من العالم بأي ثمن، حتى وان تطلب الأمر مد جسور التواصل مع القاعدة التي يمكن أن تمثل حليفا مرحليا مهما يشاركها الأجندة ذاتها وان اختلفت الأهداف.[2]

وإضافة إلى الأسباب السابقة نجد فتاوى شيوخ الوهابية والتي دعمت انطلاق عاصفة الحزم ويبرز ذلك في إعلان هيأة كبار علماء السعودية في بيانها الصادر بتاريخ 13 سبتمبر2014 أن جماعة الحوثي جماعة إرهابية لا تريد لليمن و لا للمسلمين خيرا، وما أفتى به مفتي السعودية عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ بقوله" أن الملك سلمان أطلق عاصفة الحزم بتحالف عربي إسلامي للدفاع عن العقيدة الإسلامية من المد الصفوي الذي أراد الشر بالإسلام والمسلمين، وحاول دعاته زرع المكايد بين أبناء –

---

[1]– مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية (صنعاء: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2008) ،135.

[2]– أحمد أمين الشجاع، مرجع سابق، 199.

الأمة "كما نجد أيضا إمام وخطيب الحرم المكي عبد الرحمن السديس أفتى بأن"عاصفة الحزم قرار تاريخي لحماية الدين الإسلامي"[1].

كما نجد أيضا من بين المسوغات الأخرى والأبرز للسعودية محاولة الحصول على مكانة ودور إقليمي في المنطقة،[2] فالسعودية اندفعت اثر شعور فقدان الدور واستحضرت وصية الملك عبد العزيز بن سعود الشهير لأبنائه قبل وفاته بقوله: عزكم من ذل اليمن وذلكم من عز اليمن.[3]

المطلب الثاني: وسائل وأهداف التدخل في اليمن

لقد اعتمدت دول التحالف العربي بقيادة السعودية على جميع وسائل التدخل العسكري في اليمن ومن بين تلك الوسائل:

القصف الجوي بحيث استهدفت اغلب المؤسسات العسكرية والأمنية والخدمية والبنية التحتية، وبعض المؤسسات المدنية وكذلك الممتلكات العامة والخاصة كمنازل القادة العسكريين والمدنيين[4].

وقد ذكر موقع وزارة الدفاع اليمنية أن عددًا من الطائرات الخليجية شنت في وقت مبكر من صباح يوم الخميس غارات جوية استهدفت قاعدة الديلمي الجوية بصنعاء ومواقع أخرى، وقد أعلن مصدر رسمي سعودي أن القوات الجوية المشاركة في عملية

---

[1]- صريح صالح صالح القاز، مرجع سابق، 303-304.

[2]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 328.

[3]- صريح صالح صالح القاز، مرجع سابق، 304.

[4]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 312.

عاصفة الحزم التي نفذتها الطائرات السعودية المقاتلة على معاقل الحوثيين نتج عنها تدمير العديد من المواقع العسكرية في العاصمة صنعاء وأخرى في جنوب البلاد[1].

حيث نجد ان السعودية وضعت ما يزيد على100 طائرة مقاتلة في مقدمتها طائراتF15، والتورنادو، واليوروفايترتايفون، ولدعم الحملة الجوية وفَّرت الرياض طائرات إنذار مبكر –أواكس– وطائرات للتزويد بالوقود في الجو، وطائرات للنقل الجوي وخصصت دولة الإمارات العربية 30 طائرة مقاتلة من نوعF-16 للمهمة وشاركت الكويت بـ 15 طائرة من نوع F-18 . وشاركت البحرين بـ15طائرة من نوعF-16. أما قطر فشاركت بعدد10 طائرات من نوعF-16 ، أما الأردن أعلن عن مشاركته بـ 6طائرات أردنية مقاتلة من نوعF-16 ، والمغرب 6 طائرات من نوعF-16، والسودان ب 3طائرات سودانية ومصر بـ16 طائرة مقاتلة وفرقاطة بحرية [2].

ولم تكتفي الدول المتدخلة بالقصف الجوي فحسب بل اعتمدت كذلك على الحرب البرية حيث قامت بعض دول التحالف العربي وخاصة الإمارات العربية المتحدة والسعودية والسودان بإرسال قوات برية إلى عدن وباب المندب ومأرب، واضطرت لاستئجار مرتزقة من أمريكا اللاتينية وشركة (بلاك وتر) سيئة السمعة[3].

كما وضعت القوات الجوية الملكية السعودية والتي تعتبر من اكبر القوات الجوية في آسيا والعالم 150 ألف مقاتل من الجيش البري في حالة استعداد وهو الجيش الأقوى في منطقة الخليج العربي. والجدول التالي يوضح ما تملكه السعودية من القوة العسكرية وكذا اليمن:

---

[1]– سلمان راشد العماري، عاصفة الحزم: مشروعية قانونية أم عملية عدوانية، متوفر على الرابط : https://ar.islamway.net، أطلع عليه بتاريخ: 2019/05/28.

[2]– ظافر محمد العجمي، الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم، متوفر على الرابط : studies.aljazeera.net أطلع عليه بتاريخ: 2019/03/13.

[3]– نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 314.

جدول رقم (03) **مقارنة بين ما تملكه المملكة العربية السعودية واليمن من القوة العسكرية.**

		السعودية	اليمن
01	جنود بالخدمة الفعلية	233.500	66.700
02	جنود بالخدمة الاحتياطية	25.000	71.200
03	الطائرات	675	180
04	هيليكوبتر	182	63
05	الدبابات	1210	1260
06	المدفعية	432	280

(**المصدر:** ظافر محمد العجمي، الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم، متوفر على الرابط:studies.Aljazeera.net أطلع عليه بتاريخ: 2019/03/13.)

كما نجد أن الدول المتدخلة لم تكتف فقط بالقصف الجوي والحرب البرية بل اعتمدت أيضا على القوة البحرية بدليل امتلاكها 55 قطعة بحرية من بينها 7فرقاطات[1].

ونجد أن السعودية لم تعتمد في تدخلها إلى وسائل عسكرية فقط بل عمدت أيضا إلى استخدام الإعلام فقد سوقت وسائل الإعلام السعودية حجتين رئيسيتين لتبريرها الحرب على اليمن فمن جهة عدت ذلك التدخل ضروريا للغاية من اجل الدفاع عن مصالح المملكة وأيضا دفاع عن النفس ضد عدو خارجي (الحوثيين) ومن جهة أخرى تم الترويج للحرب على أنها التزام ديني وواجب مقدس[2].

1- ظافر محمد العجمي، مرجع سابق.

2- سباستيان سونز و توبي مثيسن، الحرب على اليمن في وسائل الإعلام السعودية، متوفر على الرابط: www.bayancenter.orgأطلع عليه بتاريخ: 2019/03/13.

كما ركزت على التسويق الدعائي لما سمي بعاصفة الحزم باعتبارها إنقاذ للشعب اليمني ودفاعا عما يسمونه الشرعية والتصدي للخطر الإيراني المزعوم، وشحن الخطاب الإعلامي بالمفردات الطائفية، كما قامت قوات التحالف العربي باستخدام الحرب الاقتصادية للضغط على الطرف الآخر في الصراع تحالف (الحوثي صالح) المسيطر على صنعاء وذلك من خلال القصف المباشر للمنشآت الاقتصادية الايرادية (الموانئ والمطارات والمصانع)، الأمر الذي أدى إلى تدهور اقتصادي ومعيشي للشعب اليمني[1].

كما نجد أن تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية كان يسعى إلى تحقيق عديد الأهداف من بينها إبقاء النظام اليمني تحت نفوذ النظام السعودي حيث استمرت السعودية منذ ستينيات القرن الماضي كقوة فاعلة هدفها التحكم في القرار اليمني (السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي) لتبقى اليمن تحت السيطرة بما تملكه داخل هذا البلد من شبكة واسعة من العلاقات والتحالفات مع عدة رموز قبلية وسياسية ودينية وعسكرية مؤثرة لتنفيذ أجندتها[2] .

وفي هذا الصدد قال باراك بارفي الأستاذ الزائر في مركز بروكي نجز بالعاصمة القطرية الدوحة خلال ندوة أقيمت هناك أن الدعم السعودي للقبائل اليمنية يقوض سلطة الدولة وأن " السعودية لا تريد أن يكون اليمن بلد قويا وتخشى من انتشار الحريات السياسية الليبرالية في اليمن ولهذا فهي تحرص على دعم القبائل اليمنية للوقوف في وجه التوجهات الليبرالية في الجمهورية اليمنية".[3]

---

[1]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 316، 318.

[2]- صريح صالح صالح القاز، مرجع سابق، 316.

[3]- صالح ناصر جعشان،مرجع سابق، 144.

وكما نجد أن من بين الأهداف المزعومة للتدخل السعودي في اليمن سعي السعودية نحو استعادة شرعية هادي وإنجاح عملية الانتقال السياسي وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني التي ليست إلا جزءا من مخططها لتبرير عملية عاصفة الحزم، حيث كانت تستعد لعملية من هذا النوع منذ حربها ضد جماعة الحوثي من قبل 9سنوات بهدف إيقاف تقدم الحوثيين.[1]

وكتب غسان شربل في صحيفة "الحياة" اللندنية، المقربة من مراكز القوى في السعودية، أن "القرار السعودي هو محاولة جدية لتصحيح التوازنات التي اختلت في المنطقة، ومحاولة جدية لاستعادة التوازن في المنطقة، ولإنهاء مرحلة استضعاف العرب وأهل الاعتدال."وقالت الدكتورة سيلين إلهام جريزي المختصة في الجيوبوليتيك" أن التحرك السعودي جاء في سياق مقاربة جديدة للسياسة الخارجية للرياض بوصول الملك سلمان إلى الحكم، بغية استعادة دورها في المنطقة والعالم العربي برمته، أن السعودية من خلال تحركها أرسلت أكثر من رسالة إلى جهات متعددة وأصابت العديد من الأهداف[2].

وقد أرست عاصفة الحزم وقائع جديدة في موازين القوى وادوار اللاعبين ضمن الإقليم، وهو ما قد يمثل خطوة كبيرة أولى في إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة ولاسيما بعد دخول السعودية طرفا مباشرا في معادلات التوازنات القائمة ليس فقط في اليمن، بل في ملفات الإقليم الشائكة وخاصة في سوريا والعراق.[3]

ومن بين أهم الأهداف التي جعلت السعودية تخوض هذا التدخل العسكري منع التمدد الإيراني في اليمن ، حيث بدت سياسة السعودية تتجه نحو تأسيس تحالف سني

---

[1]- صريح صالح القاز، مرجع سابق، 314.

[2]- بوعلام غبشي، ما هي أهداف التدخل العسكري السعودي في اليمن؟، متوفر على الرابط: https://www.france24.com، اطلع عليه بتاريخ: 2019/03/13.

[3]- اليمن بعد العاصفة، سلسلة تقارير الدوحة، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015)،12.

مرن لمواجهة المد الإيراني[1]، حيث عملت السعودية من خلال عاصفة الحزم على ارباك ايران والحد من أطماع توسعها الشيعي.[2]

ونجد أن إيران قد عمدت على زيادة نفوذها في اليمن من خلال حركة الحوثي، حيث نجد أنه قد بث التلفزيون السعودي اعترافات للقيادي في تنظيم (القاعدة) العوفي كشف فيها عن علامة الاستخبارات الايرانية والمتمردين الحوثيين بالتنظيم واستعدادهم لمدهم بالمال والأسلحة اللازمة لتنفيذ عملياتهم[3].

وقد تحدث وزير الداخلية اليمني عن دعم إيران للحوثيين فقال: " إن إيران سخرت وسائلها الإعلامية الرسمية كإذاعة طهران وقناة العالم الفضائية لدعم المتمردين الحوثيين في صعدة"[4].

المطلب الثالث: المواقف الدولية من التدخل الخارجي في اليمن

موقف القانون الدولي:قضية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن هي واحدة من سلسلة القضايا التي اختلف حول شرعيتها تحت مظلة القانون الدولي[5].

وهناك شروط لابد أن تتوافر لكي يكون التدخل العسكري شرعي ولا يعتبر عدوان أو احتلال عسكري ومن هذه الشروط أو المتطلبات أن تطلب الحكومة الشرعية من الدولة لأخرى التدخل العسكري لحمايتها في حالة وقوعها تحت احتلال أو أصبحت ضحية نتيجة عدوان ضد استقلالها السياسي ووحدة أراضيها، أيضا في حالة وجود كوارث

---

[1]- صريح صالح صالح القاز، مرجع سابق، 321-322.

[2]- ظافر محمد العجمي، مرجع سابق.

[3]- السيد ابو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي(الرياض: العبيكان للنشر، 2014)، 193.

[4]- مجموعة باحثين، مرجع سابق، 159.

[5]- شيماء أبو بكر، شرعية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن، متوفر على الرابط:www.alkhaleej.ae، أطلع عليه بتاريخ 2019/03/13.

طبيعية أو بشرية حدثت بها فتطلب التدخل لتوفير مساعدات.[1] ويتبين بأن التدخل العسكري في اليمن استند إلى مجموعة من القواعد الشرعية العرفية والاتفاقية منها:

1- قاعدة التأييد الشعبي الواسع خاصة في عدن وتعزو مأرب وإب ومدن أخرى التي تتمثل في مطالبة الشعب اليمني من جيوش دول التحالف العربي التدخل بريا، كذلك قتال القبائل وحركات المقاومة الشعبية جنبا إلى جنبا مع قوات التحالف العربي ضد الحوثيين وصالح.

2- طلب الرئيس الشرعي لليمن التدخل العسكري على أراضيها[2].

حيث أعلنت السعودية أن هذه العملية العسكرية تأتي استجابة لدعوة الرئيس اليمني منصور هادي لدعم هذا البلد استنادا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

ووفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي جاء نصها كالتالي:

" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على احد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي".[4] و يستند تبرير

---

[1]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق،

[2]- شيماء أبو بكر، مرجع سابق.

[3]- المراجعة القانونية لشرعية التدخل العسكري السعودي في اليمن، متوفر على الرابط : alwaght.com، أطلع عليه بتاريخ 2019/03/13.

[4]- سلمان راشد العماري، مرجع سابق.

السعودية لهذا الهجوم على الزعم بأنها هبت لمساعدة جار بحاجة إلى المساعدة بناء على طلب محدد من السلطة الحاكمة. وهذا أمر مشروع بموجب القانون الدولي.[1]

غير أن ما ادعته السعودية بشأن التدخل العسكري في اليمن بناء عن طلب الرئيس هادي غير مبرر وذلك أنه استقال من منصبه قبل الهجوم السعودي ولا يمكن تبرير شرعية العدوان استنادا إلى هكذا طلب كان للسعودية أن تستمسك بهذا التبرير فقط في حال أولا: كان منصور هادي ما يزال رئيسا للجمهورية اليمنية وثانيا: ان تقدم السعودية قبل عدوانها تقرير عن الوضع في اليمن الى مجلس الأمن للحصول على التصريح اللازم حيث انه في الحقيقة ان منصور هادي كان رئيسا للحكومة الانتقالية في اليمن لا رئيسا للجمهورية وعلى أساس هذا لا يمكنه ان يدعو السعودية للتدخل.[2]

وفي هذا الصدد قالت ناتالي وايزمن كبيرة مديري مشروع مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا " في الواقع من الصعب حقا معرفا من هو الزعيم الشرعي، وحقيقة انه استقال يمكن أن تجعل موافقته باطلة"[3].

وقد لجأ الملك سلمان إلى الاستناد إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس (الفردي) بدلا من حق التدخل بناء على دعوة حيث أن الحق الأول يمنح مزيد من الشرعية لعمليات عاصفة (الحزم) .[4]

وهناك من يقول بأن التدخل العسكري السعودي، لم يستند إلى أي حق شرعي، أو إلى أي سند قانوني، أو إلى أي استثناء لمبدأ عدم التدخل، وبالتالي فإن ذلك يعتبر بنظر

---

[1]- حرب السعودية على اليمن هل هي مشروعة؟ متوفر على الرابط: https://www.thenewhumanitarian.org اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/28.

[2]- المراجعة القانونية لشرعية التدخل العسكري السعودي في اليمن، مرجع سابق.

[3]-حرب السعودية على اليمن هل هي مشروعة؟ مرجع سابق.

[4]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق .

القانون الدولي اعتداء على دولة ذات سيادة، مما يستوجب تدخل مجلس الأمن وحتى دون إعلامه، وذلك استنادا إلى المواد رقم 39 و 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

كما نجد انه في الحالة اليمنية استندت دول الخليج إلى التدخل الإيراني الذي يقوم بدعم جماعة الحوثيين في الحرب الأهلية لتبرر التدخل السعودي فهناك علاقة وثيقة بين الحوثيين وإيران حيث تمدهم بأسلحة ثقيلة وصواريخ وتدريبات عسكرية ودعم مادي وإعلامي لهم مما اعتبر ذلك عدوان وتدخل في الشؤون الداخلية لليمن فصدر قرار من مجلس الأمن (2216) في 2015 يشرع التدخل العسكري السعودي.[2] حيث أدانت إيران العملية واعتبرتها خرقا للقانون الدولي وطالبت بوقف العمليات العسكرية فورا.[3]

كما نجد أن توقع السعودية بحصول اعتداء عليها وشعورها بخطر يهدد الحدود والأمن القومي لها آتي من اليمن لا يخولها بأكثر من رفع شكوى للأمم المتحدة وتحصين حدودها وليس القيام بالاعتداء والحرب على اليمن وبالتالي فإن قيام السعودية بالهجوم الاستباقي على اليمن بقصد الدفاع الشرعي استناد باطل قد خالف ما اقره القانون الدولي في تفسير المادة (51) بعدم مشروعية الهجوم لاستباقي.[4]

كما انه استخدام القوة من جانب أعضاء الأمم المتحدة ضد بعضهم البعض من المذموم على اعتبار انه يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة (السلام والأمن الدوليين) وما قامت به السعودية من إجراءات في اليمن لا ينطبق على مقاصد الأمم المتحدة، حيث لم

---

[1]- عصام الحسيني ،إشكالية التدخل السعودي، متوفر على الرابط:www.al-binna.com اطلع عليه بتاريخ 2019/03/13.

[2]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

[3]- عامر راشد، ماذا بعد التدخل العسكري الخليجي في اليمن، متوفر على الرابط: https://arabic.sputniknews.com، اطلع عليها بتاريخ : 2019/03/13.

[4]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 321.

تقم السعودية بالإجراء الذي يخص تصريح من مجلس الأمن حيث انه من الواضح أن مجلس الأمن قد أغمض عينيه حيال هذا الانتهاك السعودي[1].

وكما أن الظروف التي توفر إمكانية التدخل الأجنبي بغية استقرار الأوضاع الداخلية في اليمن لا تنطبق على الأوضاع والظروف الراهنة وبالتالي فإن عدوان التحالف العربي يعتبر انتهاكا سافرا للدستور اليمني، ولا يمكنه تبرير استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وانتهاك سلامة أراضي اليمن[2].لذلك يمكن القول أن موقف القانون الدولي من التدخل في اليمن قد اخذ مسارين بين مؤيد ومعارض.

هذا من جهة القانون الدولي كما كان للدول هي الأخرى أيضا موقفها الخاص من التدخل في اليمن بين من تؤيد التدخل ومن تعارضه وهناك من جعلت نفسها في موقف محايد.

على اعتبار أن التدخل العسكري سيفرض معادلات عسكرية وسياسية مختلفة، وسيستدعي مواقف إقليمية ودولية متباينة حيث أعلنت واشنطن معرفتها مسبقا بالعملية وأنها ستساعد السعودية وحلفاءها لوجستيا واستخباراتيا بما يعني ضمنيا أنها تدعم وتؤيد التدخل العسكري الخليجي في اليمن.[3]

وأعلن السفير السابق في الولايات المتحدة الأمريكية عادل الجبير من واشنطن انطلاق العمليات العسكرية في إشارة إلى وجود تنسيق مشترك بين المملكة والولايات المتحدة ولبعث رسالة لإيران لتجنب تصعيد عسكري قد يؤدي في نهاية المطاف إلى مواجهة إقليمية[4].

---

[1]- المراجعة القانونية لشرعية التدخل العسكري السعودي في اليمن، مرجع سابق.

[2]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 322.

[3]- عامر راشد، مرجع سابق.

[4]- اليمن بعد العاصفة، مرجع سابق،9.

كما نالت عمليات عاصفة الحزم بتأييد عربي واسع حيث أعربت جامعة الدول العربية عن دعمها للعمليات ضد الحوثيين في اليمن وأعربت مصر عن دعمها ورغبتها بالمشاركة بقوة جوية وبحرية مصرية، وأعربت كل من السودان والمغرب وفلسطين ولبنان والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عن دعمها لقرار المملكة العربية ومجلس التعاون الخليجي كما رفض رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف وقائد الجيش الجنرال راحيل شريف عرضا إيرانيا بتشكيل تحالف من كل من باكستان وإيران وتركيا لمواجهة التحالف الذي تقوده السعودية.[1]

ومن جهتها الأردن قامت بالمساندة السياسية بدعم دول التحالف في المحافل الدولية والإقليمية، حيث قامت بتبني مشروع القرار السعودي في مجلس الأمن والذي نتج عنه صدور القرار 2216، حيث كان الأردن الممثل العربي في مجلس الأمن بالإضافة الى فرض إجراءات الحصول على التأشيرة لدخول اليمنيين الى أراضيها والتي لم تكن موجودة مسبقا[2].

كما نجد ان تركيا هي أيضا جاء موقفها من المواقف المؤيدة وذات الأهمية والثقل الإقليمي من قبل تركيا التي أعلنت عبر رئيس رجب طيب اردوغان تأييدها عملية عاصفة الحزم التي تقودها السعودية، وقد وضحت تركيا ذلك بأن التدخل الذي تم بطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي جاء لأن الحوثيين انتهكوا الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الامن الدولي، ولم يستجيبوا لدعوات الحوار واظهروا نوايا التوجه نحو السيطرة على اليمن، مما زاد من احتمالات اندلاع حرب أهلية[3].

---

[1]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

[2]- نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق،334.

[3]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

ويعتقد أن هناك دوافع أساسية للموقف التركي منها: الاستياء الكبير من الدور الإيراني المتزايد في المنطقة العربية، والرغبة في تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي أثبتت قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة في الفترة السابقة.[1]

أما سلطنة عمان فنجدها قد عارضت ضمنيا التدخل العسكري كما نأت بنفسها عن المشاركة في عاصفة الحزم، وتبرر عمان موقفها انطلاقا من أساسيات سياساتها الخارجية والتي تقوم على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبأنها تنظر لأزمة اليمن من واقع الجغرافيا المشتركة والروابط الأخوية، وترى أن اليمن بجميع مكوناته، يمثل عمقا استراتيجيا لها، ولكن هناك محددات تعد أهم في تفسير الموقف العماني من عاصفة الحزم ولعل أبرزها: العلاقات السياسية والاقتصادية المتقدمة بين سلطنة عمان وإيران، وهو ما جعلها محطة لمفاوضات سرية وعلنية بين الغرب وإيران حول الملف النووي وكذا تخوف عمان من فكرة التدخل العسكري كونها شهدت في سبعينيات القرن المنصرم صراعا على السلطة بدعم من دول خليجية وإقليمية[2].

ونجد أن بريطانيا قدمت دعم سياسي لعاصفة الحزم[3]، واعتبرت المملكة المتحدة ان تصرفات الحوثيين الأخيرة علامة على عدم اكتراثهم بالعملية السياسية، وأبلغ رئيس وزراءها ديفيد كاميرون الرئيس الإيراني حسن روحاني بأنه " لا ينبغي لدول أخرى أن تدعم المتمردين الحوثيين في اليمن" كما تشارك بريطانيا سياسيا من خلال الرباعية

[1]- نبيل محسن يحي بدر الدينن مرجع سابق،335.

[2]- اليمن بعد العاصفة، مرجع سابق، 11-12.

[3]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

(أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات) بمشاركة مبعوث الأمم المتحدة في إيجاد صيغة لحل سياسي للأزمة اليمنية [1].

كما نجد أيضا ان وزير الخارجية الكندي وضح ان كندا تقدم دعم وتأييد لعمليات عاصفة الحزم في السعودية وتدعم قرارات مجلس التعاون الخليجي لحماية الحدود السعودية والشعب اليمني وشرعية الحكومة[2] كما أيدت فرنسا عاصفة الحزم، وقالت في بيان للخارجية الفرنسية أن العملية ستعيد الاستقرار والوحدة لليمن، وقد استفادت فرنسا من ذلك التأييد من خلال صفقات بيع الأسلحة لكل من السعودية ودول الخليج بمليارات الدولارات فضلا عن مصالح اقتصادية أخرى[3].

كما تعتبر إيران اكبر دولة في الإقليم معارضة لعمليات عاصفة الحزم والتي تقدم دعما للحوثيين بكل أنواعه واعتبرت عمليات عاصفة الحزم اعتداء واختراق لمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، وأن هذا التدخل يعتبر مجزرة لابد ان تتحمل مسؤوليتها السعودية أمام المحاكم الدولية كما وضحه آية الله الخميني ونجد أيضا الرئيس العراقي وضح ان عمليات عاصفة الحزام أمرغير مقبول والمشكلة في اليمن تحل بواسطة الشعب اليمني وكذا النظام السوري عبر أيضا عن معارضته الشديدة حيث انه يعتبر عاصفة الحزم التي أطلقتها دول الخليج في اليمن عدوانا واضحا[4].

أما الاتحاد الأوروبي فقد انتقد عملية عاصفة الحزم واعتبر على لسان مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي (فيدريكا موغيريني) ان التدخل العسكري لا يحل أزمة اليمن، أما الموقف الروسي فيمكن وصفه بالمتحفظ ، حيث اتسمت سياسة

---

[1]– نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق،338.

[2]–حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

[3]– نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 338.

[4]–حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

روسيابعدم التدخل إزاء العمل العسكري في اليمن، وذلك للحفاظ على علاقتها مع جميع الأطراف المعنية في الأزمة.[1]

أما الصين فقد أعربت عن معارضتها للعملية، وقالت أنها قلقة للغاية " من تدهور الوضع في اليمن ودعت كل الأطراف إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الخاصة باليمن، وحل النزاع عن طريق الحوار.[2]

[1]- نبيل محسن يحي بدر الدين،مرجع سابق، 338- 339.

[2]- حسام عربي عبد العظيم مبروك، مرجع سابق.

المبحث الثاني: نتائج التدخل في اليمن و رؤية لأهم مساراته المستقبلية

ينظر في الأساس للعمليات التدخلية التي تقوم بها الدول من منطلق الفعالية، ومبدأ الفعالية في التدخل يتحدد بالأساس من خلال النتائج، وعلى هذا الأساس فقد كان للتدخل العربي السعودي في اليمن عديد النتائج سواء على اليمن أو على الأطراف المتدخلة في حد ذاتها وتلك النتائج بالأساس تقودنا إلى معرفة مسار ومستقبل الأزمة والوضع في اليمن الذي طال أمده، وكل هذا سوف يتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مناقشة فعالية التدخل في اليمن على ضوء نتائجه

- عادة ما ترتبط فعالية التدخل بالنظر إلى النتائج وبالنسبة لنتائج التدخل في اليمن فقد شملت اليمن وكذا الأطراف المتدخلة في اليمن، فبالنسبة لنتائج تدخل التحالف العربي في اليمن فقد كانت كالآتي :

اجتماعيا: لقد تسببت الحرب فيما تصفه الأمم المتحدة بأسوأ أزمة إنسانية في العالم ،وذلك منذ تدخل التحالف السعودي ، الإماراتي لإعادة الحكومة التي أطاحت بها جماعة الحوثي . حيث منذ بدء عمليات التحالف قتل أكثر من عشرة آلاف شخص وجرح نحو 60 ألف آخرين،ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فمن لم يمت بالرصاص والقنابل يموت جوعا ، وبحسب منظمة" أنقذوا الأطفال" البريطانية ، فإن نحو 85 ألف طفل تحت سن الخامسة ربما لقوا حتفهم جراء الجوع الشديد في اليمن منذ بدء التدخل العسكري للتحالف[1].

[1]-اليمن حصادالسنين الأربع من الموت والجوع والدمار، متوفر على الرابط http :www.aljazeera.net، أطلع عليه بتاريخ : 2019/04/23.

-كما شنت قوات التحالف العربي غارة جوية على حافلة تلاميذ في قرية ضحيان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين شمالي البلاد ، و أثارت صور أطفال المدارس الملطخين بالدماء وعلى ظهورهم الحقائب الزرقاء ، التي وزعتها عليهم منظمة اليونيسيف المعنية بشؤون الأطفال – غضبا دوليا – ودعا آنذاك مجلس الأمن الدولي إلى إجراء تحقيق نزيه ذو مصداقية و أسفرت الغارة الجوية عن مقتل 55 شخصا إجمالا وإصابة آخرين[1].

ومنذ 2015 نفّذت قوات التحالف عشرات الغارات الجوية العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين والأهداف المدنية وقد وثقت منظمة العفو الدولية 41 ضربة جوية للتحالف شكلت انتهاكا للقانون الدولي الإنساني كما أستخدم التحالف ذخائر عنقودية وأسلحة متفجرة مميتة محظورة بموجب القانون الدولي. [2]

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام التحالف بقيادة السعودية 6 أنواع من الذخائر العنقودية المحظورة على نطاق واسع بعضها ينتج في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل في هجمات استهدفت مناطق مأهولة بالسكان، أسفرت عن مقتل وجرح العشرات وقد أوقفت الولايات المتحدة نقل الذخائر العنقودية إلى السعودية عام 2016 في 19 ديسمبر كانون الأول 2016 أعلن التحالف أنه سيتوقف عن استخدام ذخائر عنقودية مصنوعة في المملكة المتحدة قبل بضعة أيام ، وقع هجوم بالذخائر العنقودية قرب مدرستين محليتين شمال اليمن ، أسفر عن مقتل مدنيين و إصابة 6 آخرين بينهم طفل ،

1ليز دوسيت، إنهاء حرب اليمن التي تأبى الانتهاء، متوفر على الرابط:www.bbc.com اطلع عليه بتاريخ : 2019/04/23.

2- حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق :www.Amnesty .ag: http اطلع عليه بتاريخ 2019/04/24

وقع هجوم آخر في فبراير/شباط2017 على مزرعة أسفر عن إصابة طفلين استخدم التحالف في كلا الهجومين ذخائر عنقودية برازيلية الصنع [1].

وبعد النزوح أحد أكبر عواقب النزاع في اليمن وفقا للأمم المتحدة ، وأوضحت أن هناك نحو 2,3 مليون شخص نازح حاليا في جميع أنحاء اليمن بينهم أكثر من نصف مليون فرّوا من النزاع في محافظة الحديدة [2].

وبالحديث عن محافظة الحديدة فقد روى شاهد عيان من الحديدة متحدثا إلى منظمة العفو الدولية فيما يخص غارة أطلقتها قوات التحالف "خرجنا في طريقنا إلى أداء العمرة ، ثم أوقفتنا نقطة تفتيش حيث طلب من (الشخص الذي يحرس نقطة التفتيش) إبراز بطاقة هواياتنا وفي غضون بضع دقائق حدثت الغارة ،وسقطت القذيفة في المنطقة بين حافلتنا وحافلة أخرى بالقرب منا وفجأة أصبحنا في وسط الانفجار سقط ضحايا في كل مكان بينهم والدتي التي لقيت حتفها وأحد جيراننا ،فقد بعضهم أيديهم ، وفقد آخرون أرجلهم ،لقد أصيب الجميع بجروح [3] .

وفي هذا الصدد يقول جيمي مكجولدريك منسق العمليات الإنسانية بالأمم المتحدة في مؤتمر صحفي بالعاصمة اليمنية 30 أغسطس 2016" .... أن الضربات الجوية التي ينفذها التحالف بقيادة السعودية مسؤولة عن نحو 60% من الوفيات....."[4].

---

1. اليمن أحداث عام 2017، نتائج التقرير العالمي humm right Watch 2018 متوفر على الرابط:http://www.hrw.arg أطلع عليه بتاريخ 2019/04/23.
2. اليمن حصاد السنين الأربع من الموت والجوع والدمار، مرجع سابق.
3. حرب اليمن :لانهاية تلوح في الأفق، مرجع سابق.
4. نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 367.

كما نجد أن الحرب في اليمن قد أدت إلى البطالة وقلة الرواتب ،ويعيش أكثر من81% من اليمنيين تحت خط الفقر[1].

و تقول الأمم المتحدة أن نحو14 مليون شخص، أو نصف سكان اليمن قد يواجهون قريبا مجاعة، أما برنامج الأغذية العالمي فقد ذكر أن مسحا عن الأمن الغذائي باليمن أظهر أن أكثر من 15 مليون نسمة اما يعانون من "أزمة" أو" حالة طارئة"و أن العدد يزيد إلى 20 مليون مالم تصلهم معونات غذائية بشكل ثابت [2].

سياسيا:

من الناحية السياسية كان الهدف المعلن من الحرب سياسيا إعادة الشرعية وعودة الرئيس هادي إلى اليمن وإنهاء الانقلاب الحوثي ،وهو الهدف الذي لم يتحقق سواء بالتدخل العسكري لدول التحالف العربي أو عبر قرارات مجلس الأمن الدولي 2216 وما بعدها من قرارات دولية كما كانت النتيجة صعوبة فرض حلول سياسية عن طريق القوة،كما انهارت الدولة بجميع مؤسساتها وخاصة التنفيذية المدنية و العسكرية[3] .

اقتصاديا:

خلف التحالف أيضا نتائج على المستوى الاقتصادي حيث فرضت عاصفة الحزم و إعادة الأمل العسكريتين حصارا اقتصاديا على اليمن برا وبحرا وجوا منذ انطلاقهما حيث جرى تدمير المنشآت (النفطية و خزانات و محطات الوقود و الغاز و محطات توليد الطاقة الكهربائية ،وتدمير المصانع الإنتاجية كمصانع الاسمنت والألبان والزيوت

---

1. 10أمور تشرح لماذا الأزمة في اليمن الأسوأ في العالم،متوفر على الرابط: http://almawque a post.net أطلع عليه بتاريخ:2019/04/24.
2. اليمن حصاد السنين الأربع من الموت والجوع والدمار مرجع سابق.
3. نبيل محسن يحي بدر الدين، مرجع سابق، 360-361.

........) ولم يتم تحديد حجم الأضرار الاقتصادية لليمن بسبب استمرار الحرب ،وتشير التقديرات الأولية بأن الخسائر تجاوزت 100 مليار دولار [1].

وفي نوفمبر 2018 قاد كل من السعودية والإمارات المتحدة قوات التحالف لإغلاق ميناء الحديدة بالكامل لمدة شهر واحد مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية كما واصل التحالف فرض قيود على البضائع التجارية والوقود و الأغذية و الأدوية القادمة إلى البلاد ، وقد ساهمت هذه القيود في رفع أسعار السلع الأساسية وخلقت نقصا في الأدوية و الوقود في البلاد ، ويظل مطار صنعاء مغلقا أمام الرحلات الداخلية والدولية التي تمنع اليمنيين من الحصول على العلاج في الحالات الطبية التي تهدد الحياة[2] .

وقد أدت القيود التي فرضتها قوات التحالف بقيادة السعودية على الواردات الى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة وقام التحالف بتأخير وتحويل ناقلات الوقود ومنع البضائع من الدخول إلى الموانئ البحرية التي يسيطر عليها الحوثيون ،كما منع الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات إضافة إلى منع ضخ المياه إلى المساكن المدنية[3].

صحيا:

لقد أصاب القتال المستمر بين التحالف السعودي وجماعة الحوثي نظام الرعاية الصحية وأنظمة الصرف الصحي في اليمن بالشلل، مما أدى إلى تفشي الأمراض والأوبئة [4].

---

[1]ـ نفس المرجع ،362-363.

2- 10امور تشرح لماذا الأزمة في اليمن الأسوأ في العالم، مرجع سابق.

3- اليمن أحداث عام 2017، مرجع سابق.

4- اليمن حصاد السنين الأربع من الموت والجوع والدمار، مرجع سابق.

وقد أدى نقص الأجور والأدوية إلى انهيار خدمات الصحة العامة وقليلون هم القادرون على تحمل تكاليف الخدمات الصحية ، وتسبب نقص اللقاحات والأدوية في وفاة العديد من الأطفال بسبب الأمراض التي يمكن معالجتها بسهولة [1] .

وتفيد التقارير بوجود ما يقدر ب1,2 مليون حالة كوليرا و2215 حالة وفاة منذ عام 2017، وبحسب ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في اليمن ميريتشل ريلانو فإنه جرى تسجيل أكثر من 250 ألف حالة كوليرا و358 حالة وفاة بسبب الوباء منذ بداية عام 2018 ، كما يمثل الأطفال 30% من الإصابات بالكوليرا وبسبب الحرب هناك 8,6 ملايين طفل لا يحصلون بشكل منتظم على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة ، مما وفر بيئة مناسبة لتفشي الأمراض ، وفق اليونيسيف [2].

وثمة أكثر من 1900 منشأة صحية من إجمالي 3500 منشاة صحية ، قد توقفت عن العمل أو تعمل جزئيا ، الأمر الذي ترك نصف السكان من دون خدمات رعاية صحية كافية [3].

ونجد ان اليمن كان له أيضا نتائج على الاطراف المتدخلة ونقصد هنا بالأساس السعودية حيث قال المعارض السعودي المقيم في لندن الدكتور سعد الفقيه، أن الأمير محمد بن سلمان هو المحرك الأول للحرب في اليمن، وذلك لأنه كان يأمل أن تكون عضيدا له في سعيه المحموم لخلافة أبيه إلا أنه فشل في ذلك حيث كانت أحد أهم أدوات الأمير محمد بن سلمان لأجل تعضيد مركزه السياسي في منظومة الحكم في

---

1. 10 أمور تشرح لماذا الأزمة في اليمن الأسوأ في العالم،مرجع سابق.

[2]- اليمن حصاد السنين الأربع من الموت والجوع والدمار، مرجع سابق.

[3]- الأزمة في اليمن :من يحارب من؟ ، متوفر على الرابط : www.bbc.com أطلع عليه بتاريخ 2019/04/24.

المملكة حيث قال الدكتور سعد الفقيه أن سلمان انزج بالحرب وظن أنه سيقفز بهذه الحرب إلى أعلى عليين فتورط وانقلبت عليه.[1]

كما نجد أن الملك سليمان اراد ان يقدم نفسه وابنه محمد وزير الدفاع وولي العهد كصانعي قرار قويين، وقد ساعد الاعلام السعودي على تحقيق هذا الهدف خاصة مع التقارير الايجابية الداعمة للتدخل وقد ساعد الانتشار الواسع للتغطية الاعلامية الحكومة على صرف النظر بعيدا عن المشاكل الداخلية للمملكة بما فيها التحديات الاقتصادية الناجمة عن تراجع او انخفاض اسعار النفط وتصاعد البطالة وتزايد خطر قيام داعش بهجمات ارهابية على الارض السعودية.[2]

وعلى الرغم من ذلك نجد الكاتب البريطاني بيل لوو الذي قال في صحيفة الأند بندت البريطانية، ان قرار محمد بن سلمان لشن الحرب على اليمن كان مغامرة اراد ان يثبت من خلالها انه منافس لابن نايف وكان يتطلع الى نصر سريع لتاكيد مكانته كقائد عسكري ولكنه غفل عن التهديد الحقيقي المتمثل بالقاعدة وتوجه للحرب في اليمن وحتى الان لم تحقق عاصفة الحزم " اي شيء"[3].

لكن من المنظور السعودي فان معظم الاهداف التي سطرتها السعودية تحققت وان بدرجات متفاوتة فقد تم تدمير معظم القدرات العسكري للحوثيين وصالح خاصة الصواريخ البالستية وقواعد الدفاع الجوي ومخازن الأسلحة والذخيرة كما أن المجال الجوي اليمني حسب تصريحات عسيري الناطق باسم العملية العميد الركن احمد عسيري، اصبح تحت

---

[1]– أحمد التلاوي، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية متوفر على الرابط: http : eipss.org ، أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/13

[2]– سيباستيان سونز وتوبي مثيسن، مرجع سابق.

[3]– احمد التلاوي، مرجع سابق

سيطرة سعودية كاملة ولم تعد لدى الحوثيين قدرات هجومية صاروخية كانت او مدفعية يمكنها ان تشكل تهديدا للسعودية[1].

ولكن نجد أن التحالف أصبح ذو طبيعة اسمية فلم يعد التحالف كما كان في بداية عمليات عاصف الحزم حيث لم تعد هناك قوات جوية قطرية أو بحرينية تشارك في العمليات كما في عام 2015، وكما قامت المغرب بسحب قواتها المشاركة في التحالف العربي وهذا التغيير في طبيعة المسارات وعدم استقرار البعض على مواقفه أبرز بعض جوانب الفشل للسياسات السعودية في اليمن[2].

كما نجد أن وسائل الإعلام السعودية كان لها دور كبير في تضخيم حجم الانجازات التي حققتها السعودية من وراء عاصفة الحزم، ودليل ذلك أن ما قامت به السعودية من ضربات جوية ضد الحوثيين في اليمن لم تؤد إلى نجاحات عسكرية واسعة النطاق ضدهم الا ان وسائل الاعلام السعودية صورت تلك الضربات على أنها حققت مكاسب اقليمية[3].

من حيث تاثير التدخل على بن سلمان يقول في هذا الصدد الباحث الامريكي سايمون هندرسون، مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن،يشير إلى أن الحرب في اليمن هي: "أكثر قضية تقضي على المستقبل المهني للأمير الشاب،حيث القتال مكلف جدا من الناحية المادية وسيستمر لمدة طويلة من دون أن يأتي بنتائج واضحة ".[4]

---

[1]- خليل العناني ، الازمة اليمنية.... الحسابات والمالات، متوفر على الرابط http://www.aljazeera.net ، أطلع عليه بتاريخ: 2018/12/19

[2]- أحمد التلاوي، مرجع سابق.

[3]- سيباستيان سونز وتوبي مثيسن، مرجع سابق.

[4]- أحمد التلاوي ،مرجع سابق

كما نجد الوضع العسكري تأثر باعتبار ان الدعم اللوجيستي والقتالي قد تراجع للدول العربية التي انضمت في البداية للتحالف وأصبحت الرياض وحدها تتحمل مسؤولية العمل العسكري ما أثر على الميزانية السعودية وشكل لها عبئا مروعا وصل في عام 2015 إلى 100 مليار دولار.[1]

ويمكن القول أن التأثير الايجابي الوحيد الذي حققته السعودية من خلال عاصفة الحزم هو أن هذه العملية كانت بمثابة اول جرس إنذار ورسالة قوية لإيران بعدم اللعب في الفناء الخلفي للمملكة حيث خلقت حالة جديدة تسمى توازن الردع بين الرياض وطهران.[2]

ووفق رؤية أمريكية مفادها أن التدخل في اليمن وتحقيق انتصار هناك من شأنه تزكية محمد بن سلمان، على المستويين الاقليمي والدولي كرجل المملكة القوي، وان وجوده هو الضامن لعدم تحول السعودية الى معقل لتنظيمات مصنفة امريكيا على أنها ارهابية حال حدوث فراغ في السلطة في البلاد، لذلك يمكن القول ان عدم حسم الحرب في اليمن وكذا طول مدة الأزمة كان له دور في اثقال موارد الدولة السعودية والتي تحولت إلى مصدر تهديد لقلب الارض السعودية وهذا ما كان له الأثر الكبير على الواقع السياسي للمملكة وعلى المشروع السياسي لبن سلمان[3].

المطلب الثاني: رؤية لمستقبل الوضع اليمني

نجد أن القراءة السياسية للمشهد اليمني بأبعاده الاقليمية والداخلية، توشر إلى صعوبة حل الأزمة في المنظور القريب مع تمسك كل طرف من أطراف الصراع المتشعبة والمتشابكة المصالح برؤيته للحل وفق مصلحته الإيديولوجية[4].

---

[1]– أحمد التلاوي، نفس المرجع.

[2]– خليل العناني، مرجع سابق.

[3]– أحمد التلاوي، مرجع سابق.

[4]– محمد فوزي حسن، مرجع سابق،135.

حيث يجب الاعتراف بأن الأزمة في اليمن بلغت من الصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي جعل الاطراف المعنية تتخذ مواقف مرتبكة وغامضة الى حد ما، على الأقل في المستقبل المنظور، فالازمة الحالية تطال وجود الدولة، كما تتصف بتعدد أطرافها المحليين والخارجيين[1].

وهناك العديد من السيناريوهات و التي يمكن من خلالها رسم رؤية لمستقبل الوضع في اليمن، وعلى هذا الأساس يوضح الرسم البياني الآتي أهم السيناريوهات، ويتناول المحور الأول، الممثل على المحور x ، قضية استقرار اليمن، لكنه يراوح بين حالتين متناقضتين، هما الحرب والسلام، وتدرس حالة الحرب امكان حدوث صراع طويل الأمد، في حال استمرار الحرب في اليمن على وتيرتها الراهنة ، أو حتى على وتيرة أسرع، أما حالة السلام، فتفترض التوصل إلى حل سلمي في اليمن[2].

ونجد أن حل الأزمة اليمنية لن يكون إلا سياسيا بعيدا عن الخيار العسكري لحسمها وذلك من خلال التفاوض بين جميع الأطراف اليمنية والمشاركة البناءة من جانب الأطراف الإقليمية المؤثرة.[3]

ونجد أن المحور الثاني للرسم البياني والممثل على المحورy فيتناول قضية وحدة أراضي اليمن وسلامتها، وهو يفترض اما عودة محتملة لعملية توطيد يمن موحد، واما تقسيمه إلى كيانين منفصلين.[4]

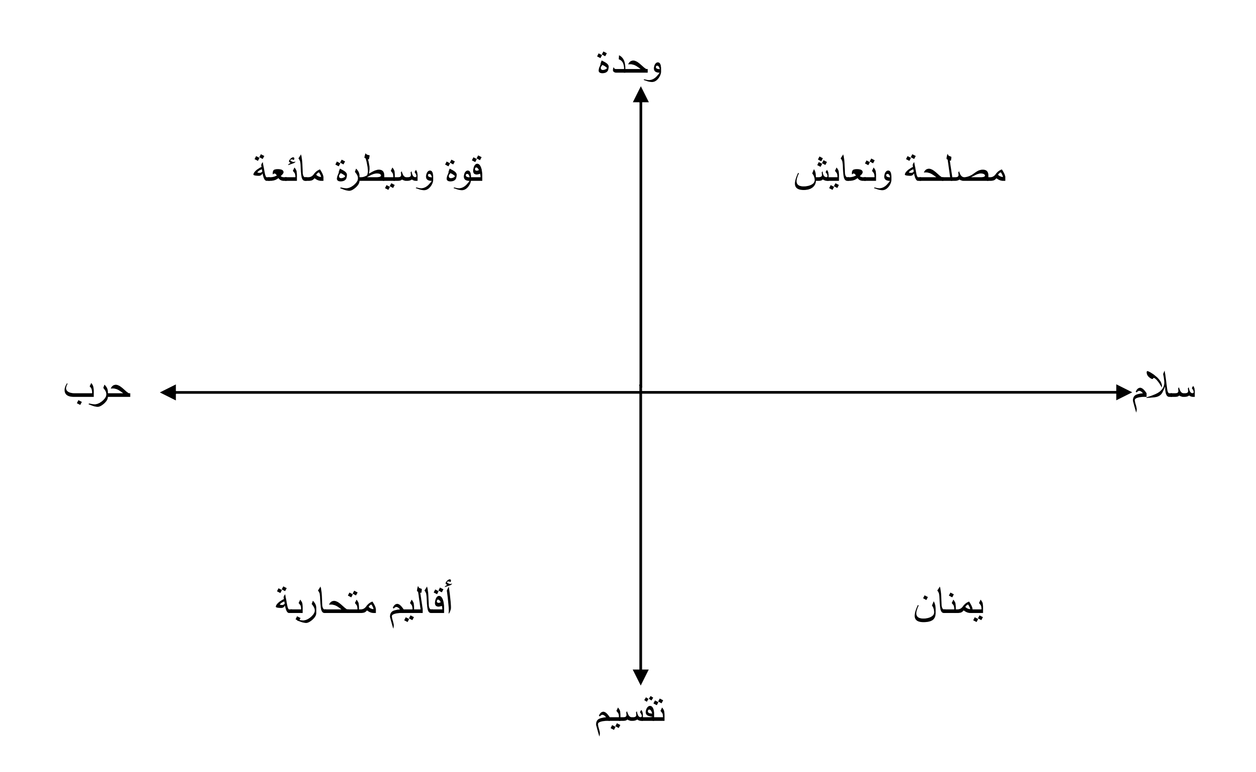
---

[1]- فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، 16.

[2]- الكسندر مترسكي، مرجع سابق، 10.

[3]- محمد فوزي حسن ، مرجع سابق، 135.

[4]- ألكسندر مترسكي، مرجع سابق ،10.



(المصدر: ألكسندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد وآفاق متباينة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2015)، 11).

ونجد أن السيناريوهات الأربعة المعروضة في إيجاز هي نتيجة تقييم ديناميات الصراع الحالية في اليمن وفق المعايير الواردة في الرسم البياني(1) وهي كالآتي:

– عدم استقرار السلطة والسيطرة حيث يتبع هذا السيناريو تطور الوضع الراهن في اليمن، فيبقى البلد غير مقسم كوحدة سياسية، في حين لا تتوقف الحرب وتشن هجمات متواصلة، ومن ثمة تسيطر أطراف مختلفة على مناطق أو تخسرها، استنادا إلى نجاح عمليات العسكر أو المتمردين ونتيجة لذلك تتغير خريطة السيطرة الإقليمية على الأراضي باستمرار وفي فترات زمنية قصيرة.[1]

وبالنسبة للسيناريو الثاني يتمثل في أقاليم متحاربة في اليمن أما السيناريو الثالث فهو وجود يمنان، حيث في الحال التي يوضع فيها حد للعنف سيتقرر مستقبل البلد من

[1]-ألكسندر مترسكي، مرجع سابق ،11.

معظم الأطراف ذات الصلة به مع مساعدة المجتمع الدولي وإحدى النتائج الممكنة أن يقر المتفاوضون باستحالة بقاء اليمن دولة موحدة ويبرمون اتفاقا لتقسيمه وبالنسبة لآخر سيناريو هو المصالحة والتعايش حيث على الرغم من الضعف الظاهر لهذا الإحتمال حاليا، فإن مفاوضات السلام قد تفضي أخيرا إلى وقف دائم لإطلاق النار واتفاق يحافظ على وحدة اليمن.[1]

هذا ومن جهته فريق الازمات العربي قد طرح سيناريوهين: يتمثل السيناريو الأول في: استمرار سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة واحتدام المواجهة المسلحة واتساع دائرة العنف، وهذا السيناريو الخطير قد يدفع الأوضاع في اليمن باتجاه واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية: صراع مفتوح يقود إلى انهيار مؤسسات الدولة وسيطرة حالة من الفوضى يمكن أن تتطور إلى حرب أهلية والاحتمال الثاني توفير حاضنة وبيئة خصبة لزيادة نفوذ القوى المتطرفة في البلاد انصار الله والقاعدة والاحتمال الثالث هو الانفصال والتقسيم على أسس طائفية أو جهوية لبعض مناطق العمل وخاصة الشمال في صعده والجنوب في عدن.[2]

أما بالنسبة للسيناريو الثاني، حسب فريق الازمات العربي: الحل السياسي والعودة إلى المسار الديمقراطي والمرحلة الإنتقالية، وهو ما يعيد الإستقرارالى اليمن، ويجنبه احتمالات الانزلاق لأوضاع خطيرة قد يصعب تداركها وبالنسبة إلى العوامل التي تساعد على تحقق هذا السيناريو هو ادراك الحوثيين لصعوبة فرض سيطرتهم على البلاد وبالتالي قبولهم بأن يكونوا قوة سياسية تشارك في الحياة السياسية كبقية القوى اليمنية وأيضا من بين العوامل التي تساعد على تحقق هذا السيناريو قيام مؤسسات الدولة(الرئاسة،

---

[1]- ألكسندر مترسكي، نفس المرجع، 12-13.

[2]- فريق الازمات العربي، مرجع سابق، 13.

الحكومة، الجيش ، الأمن) بدورهم في بسط سيادة الدولة وانهاء مظاهر سيطرة الميليشيات المسلحة الحوثية وغيرها.[1]

على تلك السيناريوهات يمكن القول أنه لا بد من ايجاد حلول للأزمة في اليمن، ولكي يتم التوصل إلى حل الازمة في اليمن وتحقيق الاستقرار المستدام يجب تحقيق المطلب الرئيسي للثورة اليمنية الا وهو بناء الدولة المدنية الديمقراطية من خلال ايجاد صيغة وسطية للتوافق السياسي بين كافة الأطراف الممثلة للأزمة لتحقيق السلام الدائم الذي يؤسس للعدالة ودولة القانون من خلال وضع دستور ديمقراطي يؤسس لدولة مدنية تجسد ارادة الشعب اليمني[2].

كما نجد أن فريق الازمات العربي قد قدم بعض الحلول مستهدفا اعادة الاستقرار والأمن إلى اليمن ومن بين تلك الحلول : الاستفتاء على مسودة الدستور بعد انسحاب كل الميليشيات المسلحة من العاصمة والمحافظات وسيطرة جهاز الامن على الأوضاع لتجري بعدها انتخابات برلمانية ورئاسية.[3]

كما ركز فريق الازمات العربي على ضرورة الحل اليمني على اعتباره أفضل الحلول والذي يتم بمبادرات وطنية يمنية تتبناها شخصيات ورموز عليها اجماع أو شبه اجماع، وأقدره على إقناع معظم الاطراف لتشارك في الحوار الوطني الشامل[4].

ونجد أن الأمم المتحدة قد قامت بعديد المساعي من أجل حل الأزمة في اليمن، حيث هناك مسار للمفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة ومبادرات للحل تقدم بها المبعوث الأممي ولد الشيخ، فمن خلال تتبع سير الازمة اليمنية من بداية عام 2011،

---

[1]- نفس المرجع، 14- 15.

[2]- محمد فوزي حسن، مرجع سابق، 135- 136.

[3]- فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، 16.

[4]- نفس المرجع،17.

نجد أن الأمم المتحدة لا تزال حتى الأن تقوم بمساعي من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع من خلال مبعوثيها الخاصين لليمن طبقا لقرارات مجلس الامن ابتداءا من القرار 2014 (2011) وذلك من خلال اجراء المفاوضات بين الاطراف المتصارعة .[1]

ومع انطلاق المفاوضات بين أطراف الصراع التي جرت بعد انطلاق العمليات العسكرية لعاصفة الحزم، كان يشترط في كل مرة وقف اطلاق النار أو عمل هدنة لانطلاقها حيث تطبيقا لبنود القرار 2216 (من البند الخامس وحتى البند الثالث عشر) تطالب الامم المتحدة جميع الأطراف اليمنية باستئناف المفاوضات الشاملة التي تجري برعايتها، وتنفيذا لذلك رعى المبعوث الاممي إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد أربع مشاورات ومحادثات يمكن توضيحها بإيجاز في التالي:[2]

جدول رقم (04) يوضح مسار المفاوضات اليمنية التي ترعاها الأمم المتحدة بعد عاصفة الحزم

المفاوضات	جنيف 1	جنيف 2	الكويت 1	الكويت 2
انطلاقها	16 يونيو 2015	15 ديسمبر 2015	21 ابريل 2016	16 يوليو 2016
نهايتها	19 يونيو 2015	20 ديسمبر 2015	29 يونيو 2016	7 أغسطس 2016
مدتها	4 أيام	6 أيام	69 يوم	21 يوم
نوعها	غير مباشرة	مباشرة	مباشرة	مباشرة
هدنة	10 يونيو 2015	15ديسمبر 2015	10 أبريل 2016	15 يوليو 2016
جدول الأعمال	أ–وقف إطلاق النار الشامل .	–إعلان هدنة قبل المفاوضات	–الانسحاب وتسليم السلاح والترتيبات	استكمال ماتم مناقشته في

1 –نبيل محسن يحي بدر الدين ، مرجع سابق ،343–344.

[2]– نفس المرجع ،344–345.

	ب-إدخال المساعدات الانسانية. ج-وضع آلية الانسحاب بالتزامن مع الهدنة. د-وضع آلية لمراقبة تطبيق الهدنة . هـ- انطلاق حوار بين الأطراف اليمنية من أجل التوصل لحوار سياسي يمهد لعملية الانتقال السياسي.	-تيسير تقديم المساعدات والإغاثات الإنسانية للمتضررين. -تدابير بناء الثقة من خلال الإفراج عن المعتقلين والانسحاب من المدن. -مناقشة إطار عام يمكن أن يكون أساسا لتسوية شاملة	الأمنية -إنشاء لجنة لإطلاق سراح السجناء والأسرى. -الحل السياسي يشمل (استعادة الدولة لسيطرتها على جميع مؤسساتها ،استئناف الحوار السياسي في البلاد).	الجولة السابقة.
الهدف	الجمع بين وفد يمثل الحكومة اليمنية والرئيس هادي وآخر يمثل الحوثيين صالح لحل النزاع على السلطة في اليمن والحرب الأهلية.	وضع حد للعنف في اليمن ،وكذلك وضع إطار واضح يستند إلى القرار 2216 يعيد اليمن إلى حل سلمي ومنظم وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني	وضع تدابير لبناء الثقة بين طرفي الأزمة اليمنية من بينها الإفراج عن المحتجزين والرهائن والوصول إلى اتفاق وحل نهائي للأزمة	الوصول إلى اتفاق شامل وحل نهائي للأزمة .

أهم ما توصلت إليه	عدم التوصل الى اتفاق بسبب وضع كل طرف لشروط مسبقة	-وضع تدابير لبناء الثقة بين طرفي الأزمة اليمنية من بينها الافراج عن المحتجزين والرهائن. -الاتفاق على انشاء لجنة للإتصال والتهدئة وتشرف عليها الامم المتحدة كما تم الاتفاق على ان يكون مقر اللجنة في المنطقة .	تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية ،اللجنة السياسية واستعادة الدولة واللجنة الأمنية ولجنة الأسرى و المعتقلين وعدم التوصل الى اتفاق بسبب اختلاف الرؤى والمرجعيات للمشاورات	لم يتم الاتفاق على الرؤية المقدمة من المبعوث الأممي حيث وافق عليها وفد الرئيس هادي ورفضها وفد الحوثي -صالح

(المصدر : نبيل محسن يحي بدر الدين، "البعد الخارجي لإدارة عملية التغيير في اليمن "(أطروحة دكتوراه، جامعة تونس- المنار-، 2017-2018)، 345).

الخاتمة

خاتمة:

في 26 مارس 2015، أطلق تحالف عسكري من تسع دول عربية، شكلته المملكة العربية السعودية، وأسمته بـ" التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن"، عملية جوية واسعة ضد أهداف متعددة للحوثيين في العاصمة صنعاء، ومحافظات أخرى تخضع لسيطرة الجماعة، وجاء تدخل التحالف بناء على طلب من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لاستعادة الشرعية في اليمن، عقب سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، ومعظم محافظات الشمال اليمني والزحف نحو المحافظات الجنوبية.

في جانب السعودية والإمارات، واللتان اضطلعتا وتضطلعان بالجانب الأكبر من العمليات العسكرية التي جرت في اليمن، ما يزال هناك إصرار، على أن "عاصفة الحزم" حققت أهدافها، وأهمها وفق ما هو منشور عبر صحف سعودية وإماراتية، هو الحد من نفوذ إيران و هيمنتها على اليمن. بل أكثر من ذلك حين تدافعان عن فكرة أن التدخل العسكري العربي في اليمن قد أعاد الاعتبار إلى منظومة الأمن القومي العربي بقيادة خليجية، وعكس وعياً عربياً بطبيعة التحولات على المستويين الإقليمي والعالمي وضرورة التعامل معها من منطلق الاعتماد على الذات والثقة بالنفس والقدرات، لذلك فإن آثار هذه الخطوة تتجاوز حدود اليمن إلى المنطقة كلها بما انطوت عليه من إعادة التوازن المفقود فيها وامتلاك زمام المبادرة بعد سنوات طويلة من التردد والوقف في منطقة رد الفعل.

لكن على الجانب الآخر يرى الحوثيون أن "عاصفة الحزم"، زادت من صمود اليمنيين، في مواجهة السعي للهيمنة السعودية على حد قولهم.

وفي الوقت الذي يتباين فيه تقييم طرفي النزاع، لعاصفة الحزم وما حققته، فإن منظمات دولية حذرت مرارا ومانتزال تحذر، من الكلفة الإنسانية لهذا النزاع، وسط حديث مراقبين عن أن السعودية وحلفاءها، عجزوا عن حسم المعركة العسكرية، بينما لم تسفر

العمليات التي يقومون بها في اليمن، إلا عن زيادة الأحوال الإنسانية لليمنيين تدهورا على تدهور.

وكانت أكثر من منظمة دولية، قد حذرت من استهداف المدنيين في اليمن بعمليات عسكرية، بعد أحداث متكررة وفي أكثر من محافظة يمنية، أستهدف خلالها مدنيون، وأدى استهدافهم خلالها إلى سقوط مئات الضحايا ومن بينهم أطفال.

خلال التدخل العسكري المستمر منذ بضعة أعوام بقيادة السعودية، اعتمدت الرياض وأبو ظبي تقاسماً تكتيكياً للمهام في اليمن:لقد تدخّل السعوديون في شكل أساسي في الشمال، حيث حاربوا الحوثيين عبر شنّ هجمات جوية، في حين ركّز الإماراتيون على قيادة العمليات البرية في الجنوب. فحصلت الإمارات على نفوذ معزَّز في المناطق الواقعة جنوب اليمن من خلال الوجود العسكري المباشر والميليشيات الوكيلة.

ونتيجة لذلك لم يعد قرار الحرب وإنهائها في اليمن بيد السلطة الشرعية التي تبدو في أضعف حالاتها فاقدة لقرارها بسبب ركاكة أدائها وضعف قدراتها، وإنما تتجاذبه بالأساس كل من الدولتين الرئيستين في التحالف العربي، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن ورائهما القوى الدولية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

والأكيد أن تفرعات الأزمة اليمنية وتعدد اللاعبين المحليين والإقليميين فيها أفرز وضعاً كارثياً من الصعب مواجهته ومعالجة آثاره خلال فترة زمنية قصيرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا:باللغة ا لعربية:

I. الكتب:

1. أحمد أمين، الشجاع. بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع. الرياض:مركز البحوث والدراسات ،1434هـ.
2. أحمد، محمد أبو زيد. الدور السياسي للقبيلة في اليمن:مستقبل الصراع في جنوب اليمن كدراسة حالة . دبي :مركز الخليج لسياسات التنمية،2013.
3. النفيسي،عبد الله فهد و آخرون.المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية. عمان : دار عمار للنشر و التوزيع،2014م.
4. السيد، أبو داود. تصاعد المد الإيراني في العالم العربي. الرياض:العبيكان للنشر.2014.
5. بيليس،جون وسميث، ستيف.عولمة السياسة العالمية.ترجمة مركز الخليج للأبحاث.دبي :مركز الخليج للأبحاث ،2004.
6. حسن، كريّم . خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟ د.ب.ن : الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2015.
7. كانتر،ديفيد.الوجوه المتعددة للإرهاب: وجهات نظر وقضايا مختلفة.ترجمة:جيهان الحكيم.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2013.
8. مكي مدني ،أمين .التدخل و الأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي.د.ب.ن:د.د.ن،2003.
9. مترسكي، الكسندر .الحرب الأهلية في اليمن:صراع معقد وآفاق متباينة.الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

10. مجموعة باحثين. الحوثية في اليمن:الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية. صنعاء: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث ،2008.

11. عبد الله، محمد أحمد وآخرون.جغرافية اليمن والوطن العربي.الجمهورية اليمنية: وزارة التربية و التعليم ،2017.

12. عادل، مجاهد الشرجبي و آخرون.القصر والديوان : الدور السياسي للقبيلة في اليمن.صنعاء:المرصد اليمني لحقوق الإنسان،2009.

13. روبنسون، ايريك وآخرون. ما العوامل التي تدفع الأفراد الى رفض التطرف العنيف في اليمن؟. كاليفورنيا:مؤسسة Rand،2017.

II. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. العربي، وهيبة . " مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية ." أطروحة دكتوراء ،جامعة وهران ،2013-2014.

2. الحركة علي حلمي سلمان . " حالات التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول في القانون الدولي العام ." أطروحة دكتوراء ،جامعة بيروت العربية ، 2016.

3. العيرش، عبد الرحيم و بن حامة ،أمين . "التدخل العسكري في الدول تحت غطاء مكافحة الارهاب في منظور القانون الدولي. "مذكرة ماستر ، جامعة عبد الرحمان –ميرة- بجاية،2016.

4. بكرو مرزوق و بوزيان أمين ."التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان "ليبيا نموذجا." مذكرة ماستر ، جامعة –د- مولاي الطاهر بسعيدة ،2016-2017.

5. بوناب، كمال . "التدخل العسكري لإعتبارات انسانية بين التبرير الأخلاقي و التوظيف السياسي ."أطروحة دكتوراء ،جامعة باتنة -1- الحاج لخضر، 2016-2017.

6. بدر الدين ، نبيل محسن يحي ." البعد الخارجي لادارة عملية التغيير في اليمن. " أطروحة دكتوراء ، جامعة تونس –المنار –2017.
7. جعشان ،صالح ناصر." المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990–2010)، دراسة سياسية ."رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2012م.
8. داودي ،عبد اليزيد ." التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة –دراسة حالة اقليم كوسوفو –نموذجا – ."مذكرة ماجستير ،جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– ،2011–2012.
9. ديرم، سلمى."أمننة حقوق الإنسان في ظل سياسات التدخل الدولي ." مذكرة ماستر ، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة – ،2013.
10. زردومي، علاء الدين ."التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي." مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2012–2013م.
11. حناشي، أميرة . "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة. " رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ،2007–2008.
12. حميداني، سليم. "الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية :النزاع اليمني نموذجا(1962–1970)."أطروحة دكتوراء،جامعة الحاج لخضر باتنة 2015،1–2016.
13. منصر، جمال . "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية –دراسة في المفهوم والظاهرة ." أطروحة دكتوراء ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.
14. موساوي، أمال. " التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر ." أطروحة دكتوراء ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011–2012.

15. صريح ، صالح صالح القاز ."دور القوات المسلحة في النظام السياسي اليمني." أطروحة دكتوراء ، جامعة تونس –المنار-،2017-2018.

16. عطا الله، مروان ." الجريمة الإرهابية و آليات التعاون القضائي لمكافحة الارهاب من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب ." رسالة ماجستير ، جامعة تونس –المنار-،2005-2006.

17. عبد الكريم أبو مور أنعام ." مفهوم الأمن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية " ." رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر – غزة – 2013.

18. رابطي ،أمال و يحياوي، لطفي ." من التدخل الانساني الى مسؤولية الحماية: الاعتبارات الانسانية وواقع الممارسات الدولية ."مذكرة ماستر ، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية – ،2014م.

19. ربيع، سهيلة ."مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين ." مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2016-2017.

20. خرشاني ،أميرة و بوكلوة ،عادل ." الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية." مذكرة ماستر ، جامعة 8 ماي 1945-قالمة- ، 2013-2014.

III. التقارير:

1. اليمن بعد العاصفة ، سلسلة تقارير الدوحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015.

2. Human Rights watch، التقرير العالمي 2018،اليمن أحداث عام 2017، متوفر على الرابط https://www.hrw.org، أطلع عليه بتاريخ 2019/04/23.

IV. المجلات العلمية والدوريات:

1. أحمد يوسف ، أحمد ." أزمة اليمن .....حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية ." آفاق المستقبل 27(2015):27.
2. بوراس، أحمد ." التدخل في الصراعات والحروب الأهلية ." مجلة العلوم الانسانية 42(2014):25.
3. بخوش، مصطفى ."مستقبل الديبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة." مجلة المفكر 3(د.س.ن):11.
4. بوتشيك ،كريستوفر ."اليمن على شفا الهاوية الحرب في صعدة: من تمرد محلي الى تحدي وطني ."مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي 110(2010):27.
5. هوفمان ستانلي ."سياسات و أخلاقيات التدخل العسكري ." المركز العربي للدراسات الاستراتيجية 4(1996):27.
6. حسن ،محمد فوزي ."تطورات الأزمة اليمنية ." آفاق عربية 1(2017):8.
7. كنوش الشرعة ،محمد ."اشكالية التحولات السياسية في اليمن :الفرص والتحديات 1990-2012 ."المنارة 4(2013):29.
8. علي مصباح ، عبد السلام و آخرون ."الحرب الأهلية الافريقية ، -الأسباب و النتائج- الحالة الصومالية نموذجا ." مجلة الدراسات الاقتصادية 1(2018):21.
9. فريق الأزمات العربي." الأزمة اليمنية إلى اين ؟. " مركز دراسات الشرق الأوسط -الأردن-7(2015):20.
10. رمضان محمد، حمدان ."الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي ." مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية 1(2011):26.

11. شامية، حمد زهير والجاسم، طارق ."التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية وآثاره السياسية."مجلة جامعة البعث 6(2014):26.

12. شلش العتابي، عبد الزهرة ." الموقع الجيوبوليتيكي لليمن : أهميته وانعكاساته على الأوضاع الداخلية والخارجية ."مجلة كلية التربية الأساسية 49(2006):20.

V. **الملتقيات العلمية :**

1. عبد الكريم، هشام ." التدخل العسكري الانساني : قراءة في المنطلقات و الأبعاد النظرية. " ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي ، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ،15–16 ماي ، 2008.

VI. **مقالات ودراسات على شبكة الانترنت:**

1. أبو بكر، شيماء . شرعية التدخل العسكري لقوى التحالف العربي في اليمن .
2. متوفر على الرابط:www.alkhaleej.ae:،أطلع عليه بتاريخ 2019/03/13.
3. الصلاحي، فؤاد. المجتمع و النظام السياسي في اليمن . متوفر على الرابط: studies.algazeera.net،أطلع عليه بتاريخ:2019/03/06.
4. الحسيني، ناصر .النظام السياسي في اليمن: الرقص على رؤوس الثعابين .
5. متوفرعلى الرابط: www.inbaa.com،أطلع عليه بتاريخ:2019/03/06.
6. الصنايبي، عبد الحق . التدخل السعودي في اليمن ......طموحات شخصية أم مقاربات أمنية . متوفر على الرابط :https://hespress، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/16.
7. التلاوي، أحمد. تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي. المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية . متوفر على الرابط: http://eipss.org،أطلع عليه بتاريخ:2018/10/13.

8. العناني، خليل . الأزمة اليمنية........ الحسابات والحالات. متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net،أطلع عليه بتاريخ :2019/12/19

9. الحسيني ،عصام . اشكالية التدخل السعودي. متوفر على الرابط : www.al-binaa.com، أطلع عليه بتاريخ :2019/03/13.

10. التدخل العسكري في اليمن 2015،متوفر على الرابط: https://www.marefa.org، أطلع عليه بتاريخ:2018/10/13.

11. اليمن،متوفر على الرابط : www.fao.org، أطلع عليه بتاريخ :2019/03/05.

12. تركي بني سلامة ،محمد .الديمقراطية: مفهومها،أنواعها ،شروطها . متوفر على الرابط: https://www.assawusana.com،أطلع عليه بتاريخ 2019/02/23.

13. التحولات الدولية بعد الحرب الباردة و تأثيراتها على الدبلوماسية، متوفرعلى الرابط: thesis-univ.biscra-dz، أطلع عليه بتاريخ : 2019/02/16 .

14. الجمهورية اليمنية -مذكرة برنامجية ، متوفر على الرابط :https://www.inf.org، أطلع عليه بتاريخ : 2019/03/05.

15. الحوثيون تاريخ من الصراع المسلح ، متوفر على الرابط: https://aljazeera.net ،أطلع عليه بتارخ : 2019/4/24.

16. المراجعة القانونية لشرعية التدخل العسكري السعودي في اليمن ، متوفر على الرابط:alwaght.com ، اطلع عليه بتاريخ :2019/03/13.

17. الاحتجاجات في اليمن وتداعيات ثورة الشباب ، متوفر على الرابط : http://www.samaa-news.net، أطلع عليه بتاريخ:2019/05/28.

18. اليمن... حصاد السنين الأربع من الموت و الجوع والدمار،متوفر على الرابط : https://www.ajazeera.net، أطلع عليه بتاريخ 2019/04/23.

قائمة المراجع:

19. جغرافيا اليمن الطبيعية، متوفر الرابط : bougria-tif.blogspot.com، أطلع عليه بتاريخ :2019/03/05.
20. دوسيت، ليز . انهاء حرب اليمن التي تأبى الانتهاء . متوفر على الرابط: www.bbc.com، أطلع عليه بتاريخ : 2019/04/23.
21. حرب اليمن لانهاية تلوح في الأفق ،متوفر على الرابط : https://www.amnesty.org، أطلع عليه بتاريخ :24 /2019/04.
22. حرب السعودية على اليمن هل هي مشروعة؟، متوفرعلى الرابط: https://www.thenewhumanitarian.org، أطلع عليه بتاريخ :2019/05/28.
23. محمد العجمي، ظافر.الخارطة العسكرية والقراءة الاستراتيجية لعاصفة الحزم . متوفر على الرابط :studies.aljazeera.net،أطلع عليه بتاريخ 2019/03/13.
24. منتدى المجلس اليمني .موسوعة شاملة عن اليمن جغرافيا وسكان وسياسة واقتصاد و جيش واتصالات ونقل وغيرها .متوفر على الرابط : http://www.iasj.net، أطلع عليه بتاريخ :2019/03/05.
25. مساعد الشاعري ، ورد . الحرب على اليمن و اشكاليات التحالف العربي. مركز الحضارة للدراسات والبحوث ،متوفر على الرابط: www.hadara.center، أطلع عليه بتاريخ : 2019/4/24.
26. نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ،المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط: www.yemen-nic.info، أطلع عليه بتاريخ : 2019/03/06.
27. سونز،سباستيان ومثيسن، توبي. الحرب على اليمن في رسائل الاعلام السعودية. متوفر على الرابط:www.bayan centre.org،أطلع عليه بتاريخ :13 /2019/03.

قائمة المراجع:

28. عاكف جمال، محمد . حول مفهوم الحروب الأهلية. متوفر على الرابط: https//www.albayan.ae 2019/02/16.

29. عربي عبد العظيم مبروك، حسام.مدى مشروعية التدخل السعودي في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي. متوفر على الرابط:https://dimocraticac.de،أطلع عليه بتاريخ : 2019/05/28.

30. راشد ،عامر. ما ذا بعد التدخل العسكري الخليجي في اليمن . متوفرعلى الرابط:https://arabic.sputniknews.com،أطلع عليه بتاريخ :2019/03/13.

31. راشد العماري ،سلمان .عاصفة الحزم :مشروعية قانونية أم عملية عدوانية . متوفر على الرابط :https://ar.islamway.net، أطلع عليه بتاريخ :2019/05/28.

32. تصنيف حروب اليمن ،متوفر على الرابط: https://www.marefa.org ،أطلع عليه بتاريخ :2019/04/24.

33. تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها ، موقع التغييرات نت متوفر على الرابط: https://altgheer.com. أطلع عليه بتاريخ :2018/12/19.

34. غبشي، بوعلام . ما هي أهداف التدخل العسكري السعودي في اليمن ؟. متوفر على الرابط : https://www.france24.com، أطلع عليه بتاريخ:2019/03/13.

35. 10أمور تتشرح لماذا الأزمة في اليمن الأسوأ في العالم، متوفر على الرابط: https://almawaqueapost.net، أطلع عليه بتاريخ:2019/04/24.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Mlitary Intervention, available on line: https://www.the free dictionnary .com[17/02/2019].
2. N.Emizet and F. Kisangani and other.International military intrvention 1989-2005.Kansas state university, Inter-university consortium for political research, 2008.

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال:

فهرس المحتويات:

الملخص:

في 26 مارس 2015، أطلق تحالف عسكري من تسع دول عربية، شكلته المملكة العربية السعودية، وأسمته بـ" التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن"، عملية جوية واسعة ضد أهداف متعددة للحوثيين في العاصمة صنعاء، ومحافظات أخرى تخضع لسيطرة الجماعة، وشكل ذلك واحدا من أبرز التدخلات العسكرية العربية في النزاعات الداخلية، وقد حكمته وتحكمت فيه معطيات استراتيجية وتاريخية عديدة، لكنه بعد أربع سنوات خلق وضعا متأزما ومعقدا جدا في اليمن، مما جعل البعض ينظر الى هذا التدخل على أنه قضى على ما تبقى من فكرة الأمن القومي العربي، ويراه فريق آخر على أنه استماتة في الدفاع العربي المشترك ضد التمدد الإيراني، وبين هذاك الموقف وذاك تتجلى حقيقة ثابتة، هي أن الأوضاع في اليمن تزداد سوء وتعقيدا، و من الصعب مواجهتها ومعالجة آثارها خلال فترة زمنية قصيرة.

الكلمات المفتاحية:

التدخل العسكري،التحالف العربي،السعودية،اليمن،عاصفة الحزم.

ABSTRACT:

On 26 march 2015, a military coalition of nine Arab countries formed by Saudi arabia and named "Arab coalition for the support of legality in Yemen " ,has launched an aerial operation against many objectives of Huthis in the capital Sanaa and in other parts of yemen.

The aforesaid operation has been one of the most important military interventions in the internal conflicts and has been commanded and controlled by many strategic and historic factors.

However ,after four years, a very critical and complicated situation has been created in Yemen. So,some see that this intervention has put an end to what remains of the idea of arab national security,and others see in it an arab fierce common defence against the iranian extension. Between the tow positions appears a firm truth wich is :the situation in Yemen is getting more and more bad and complicated, and it is very difficult to face it and treat its effects in a short period of time.

Keywords : Military intervention, Arab coalition, Saudi Arabia, Yemen , Firm storm.